PNGO
شبكة
المنظمات
الأهلية الفلسطينية

التقرير السنوي
2020

المحتويات

من نحن

أعضاء اللجنة التنسيقية

تقديم – رئيس مجلس الإدارة

مقدمة

تحليل سياق 2020

الأنشطة خلال عام 2020

الهدف الاستراتيجي الأول

"تمكين المنظمات الأهلية والحفاظ على إستقلاليتها"

الهدف الإستراتيجي الثاني:

"المساهمة في الدفاع وحماية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده".

الهدف الاستراتيجي الثالث:

التأثير والإنخراط في التشريعات والسياسات والخطط الوطنية التنموية لضمان الحقوق الإقتصادية والثقافية وتحقيق العدالة الإجتماعية".

الإصدارات

الإعلام

التطلعات

من نحن

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية جسم مؤسسي مدني منسَّق، يضم ويشبك بين المؤسسات الأهلية الناشطة، منها التي انطلقت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وتعمل حتى يومنا هذا. نهدف كشبكة للحفاظ على روح الانتماء الوطني للشعب الفلسطيني، والحفاظ على حقوق شعبنا الوطنية غير القابلة للتصرف والأساسية مثل حق العودة، حق تقرير المصير، والاستقلال الوطني. تعزّز الشبكة العمل الأهلي المتمسك بقيم العدالة الاجتماعية، الديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان. تعمل الشبكة على توسيع وتحسين قاعدة الوعي الاجتماعية، للتأثير على السياسات العامة، ومنظومة القواعد السلوكية في كافة مستويات صنع القرار. تقوم الشبكة بأدوارها انسجاماً مع تطلعات الشبكة في الحفاظ على الموروث الوطني، القيمي، والديموقراطي للمجتمع المدني الفلسطيني، دون أي تمييز على أساس الدين، اللون، الجنس، أو العرق. تعمل الشبكة منذ نشأتها وحتى الآن على تعزيز روح التعاون والتشبيك بين المؤسسات الأهلية المختلفة. هي بمثابة الرافعة الأساسية للمجتمع المدني الفلسطيني، وهي الإطار المرجعي للعمل الأهلي الوطني، وحلقة الوصل بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني على المستويات المحلية، الإقليمية، والدولية.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية تجمع ديمقراطي مدني مستقل، يهدف إلى إسناد وتمكين المجتمع المدني الفلسطيني في إطار تعزيز المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. تقدم الشبكة خدماتها دونما تمييز على أساس من الدين أو الجنس أو العرق. تضم الشبكة في عضويتها 145 مؤسسة أهلية فلسطينية، تعمل في حقول إنسانية واجتماعية وتنموية مختلفة.

أُنشئت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في عام 1993، بهدف تعزيز التعاون والتشاور والتنسيق والتشبيك بين مختلف منظمات المجتمع المدني. منذ ذلك الحين، وحتى الآن، أضحت شبكة المنظمات الأهلية واحدة من المكونات الهامة من المجتمع الفلسطيني، وخاصة كحلقة وصل وإطار مرجعي للتنسيق بين منظمات المجتمع المدني على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

الرؤية

"منظمات أهلية فلسطينية قوية وفاعلة في مجتمع ديموقراطي حر." شبكة أهلية رائدة للوصول إلى مجتمع مدني حر وديمقراطي ومنعتق من الاحتلال يستند إلى العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

الرسالة

إطار تنسيقي ديمقراطي لمنظمات أهلية فلسطينية، تستند إلى رؤية تنموية، لحماية استقلالية العمل الأهلي وتمكينه وتعزيز دوره في النضال الوطني والبناء الديمقراطي، عبر التأثير في الرأي العام والخطط الوطنية وتعميق التنسيق والتشبيك والمشاركة المجتمعية وحشد وتعبئة طاقات القطاع الأهلي، استنادا إلى قيم العدالة الاجتماعية وسيادة القانون وحماية الإنسان وكرامته.

أدوار الشبكة

تتركز أدوار الشبكة الرئيسية في ثلاثة محاور رئيسية، ويترتب عليها أدوار فرعية وهي:

- الضغط والمناصرة لصالح القضايا التي تتبناها الشبكة.
- دعم وتمكين دور المؤسسات الأعضاء في القطاعات المختلفة.
- المشاركة الفاعلة والتأثير في بناء سياسات اقتصادية، واجتماعية تؤمن بالعدالة الاجتماعية واستدامة التنمية.

قيم الشبكة

تحرص الشبكة على تمتّع أعضائها بالقيم الأساسية التي تشكّل الإطار الناظم لهذه المؤسسات الأهلية، وهي:

- مجتمع أهلي مستقّل.
- مجتمع أهلي ملتزم بالأهداف الوطنية.
- مجتمع أهلي يساهم في التنمية الوطنية الشاملة.
- مجتمع أهلي يعمل مع المجتمع وليس نيابة عنه، ومنحاز للمرأة والفئات الهشّة.
- مجتمع أهلي يساهم في معركة الانعتاق من الاحتلال.
- مجتمع أهلي يتمتع بالنزاهة والشفافية.

أعضاء اللجنة التنسيقية

تتكون مرجعية الشبكة من لجنتين تنسيقيتين، واحدة في الضفة الغربية مكونة من 11 مؤسسة عضو، وأخرى في قطاع غزة مكونة من 7 مؤسسات أعضاء، وتشكلان المرجعية الرئيسية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. تضم اللجنة مؤسسات من مختلف قطاعات العمل الأهلي الفلسطيني، التي تعمل في مجالات عديدة من المجتمع المدني. يتمثل دور اللجنة التنسيقية في متابعة خطط وعمل الشبكة، بالإضافة إلى التعاون والتشاور في مختلف القضايا والمستجدات. وتنتخب اللجنتان التنسيقيتان مجلس إدارة مشترك يتكون من ممثلي 13 مؤسسة، تعكس التنوع القطاعي والجغرافي والفئة العمرية والجندرية.

تتواصل اللجنة التنسيقية والشبكة من خلال الاجتماعات والمراسلات الدورية، وبلغ عدد الاجتماعات للجنة التنسيقة للشبكة عام 2020 ما يزيد عن 30 اجتماعاً. ناقشت الاجتماعات قضايا وأمور المجتمع المدني بما يتناسب مع أحداث العام المنصرم السياسية الداخلية والدولية.

تقديم – رئيس مجلس الإدارة

كان يفترض أن تكتب هذا التقديم زميلتنا شذى عودة، مدير عام اتحاد لجان العمل الصحي، التي شغلت منصب رئيس الشبكة للدورة التي يغطيها التقرير، و لم تكتب ليس لتقاعسها، فهي من أنشط من تعاقبوا على عضوية اللجنة التنسيقية وأكثرهم التزاما، ولا لأنها لا تستطيع الكتابة، وهي الضليعة في العمل الأهلي، والخبيرة في الصحة العامة والقريبة من الناس، وإنما لأن سلطات الاحتلال حجزت حريتها منذ أربعة أشهر وفبركت لها ملفا متصلا بعملها في إدارة اتحاد لجان العمل الصحي، وهو احدى كبريات المؤسسات الأهلية الفلسطينية، الذي كانت سلطات الاحتلال أغلقت مقره المركزي وصادرت معظم محتوياته، كجزء من حملة شملت مؤسسات أخرى أعضاء في الشبكة ورياضية في مجالاتها، وتوجت إجراءات الاحتلال بإعلان وزير حرب الاحتلال ست مؤسسات أهلية فلسطينية، حقوقية وتنموية، كيانات إرهابية، تلاها صدور أوامر عسكرية من قائد جيش احتلال الضفة الغربية بتأكيد ذلك الأمر، وهو ما قد يتلوه مزيد من القمع، الذي لا نعرف حجمه ومداه حتى الآن.

تلخص هذه الحالة الوضع الاستثنائي الذي يعيشه العمل الأهلي الفلسطيني، ويلامس جوانب مختلفة من حياة وكفاح الشعب الفلسطيني في ضاله لإنهاء الاحتلال وبناء دولته المستقلة كاملة السيادة، ويعكس مخططات سلطات الاحتلال لتقويض أي مظهر استقلالي او سيادي على أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما ويقدم مثالا صارخا على حالة الاستنزاف التي يعيشها القطاع الأهلي الفلسطيني، أمام هجمات سلطات الاحتلال وأذرعها الرسمية وشبه الرسمية وتلك التي تدعي الاستقلالية، بشقيها العسكري والمدني، مدعومة بلوبيات منافقة تعمل في برلمانات العالم، في أوروبا وآسيا والأمريكتين وإفريقيا، وبشكل خاص في أوروبا، بهدف واحد: محاولة نزع الشرعية عن العمل الأهلي الفلسطيني، ووسمه بالإرهاب واللاسامية، بسبب مطالبته بمساءلة الاحتلال على جرائم الحرب التي يرتكبها وتمرده على الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وتوفير أرضية لتجفيف الدعم المالي عن العمل الأهلي، ويتم في ذلك توظيف آليات التحكم في حركة الأموال ووصولها وليس تجنيدها فقط، وهو ما يفرض على المؤسسات الأهلية صراعا متشعبا، متعدد الأطراف والأدوات، ويستنزف جهودها وطاقاتها للدفاع عن وجودها وتثبيت شرعيتها، في بيئة داخلية متقلبة ولا تملك استراتيجيات واضحة وثابتة، بل فيها تخبط.

ونحن إذ نشكر كل من يقف موقفا مبدئيا واضحا ويحاول قدر جهده/ا واستطاعته/ا وتفويضه/ا دعم القطاع الأهلي وتسهيل عمله، وهؤلاء موجودون في كافة القطاعات، وعلى كافة المستويات، المحلية والدولية، كثيرون منهم حلفاء ينالهم ما ينالنا من تحريض ومحاربة، وآخرون يخضعون أو ينخرطون في الجهد المعادي. كأن كوفيد 19 والتحديات التي فرضها غير كافية، لنواجه تحديات عنصرية وقمعية، وتحالفات متعددة المستويات.

يعرض التقرير التالي بعض ما واجهناه، ويلخص الكثير من جهودنا، بعضه ظاهر وبعضه غير ظاهر، نجحنا وأخفقنا، خاصة وأن معظم عملنا يقوم على جهود تطوعية مثابرة مثل التي كانت تقوم بها الزميلة شذى عودة، التي نهديها في سجنها هذا التقرير، ونطالب بالحرية لها ولكل أسيراتنا وأسرانا، ونتطلع معا لأن نعيد تنظيم صفوفنا واختيار أدواتنا، وتعزيز المساءلة داخل مؤسساتنا، لقطع الطريق على محاولات النيل من شرعيتنا ومصداقيتنا.

أمامنا عمل كثير لنستعيد زمام المبادرة وعيننا على المعركة الرئيسية، معركة دحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني وبناء نموذج دولة عصرية تقوم على أسس تعددية وديمقراطية تحترم الانسان وحقوقه، وتبني علاقات دولية تقوم على أسس العدالة والندية والاحترام، في مواجهة العنصرية والحروب والغطرسة، والتنافس على المصادر والعلاقات غير المتكافئة، والحصار والاعتداء على المناخ واستدامة المصادر، وإغراق كرتنا الأرضية بالكوارث والأزمات وتبديد موارد عالمنا على حروب تكلف تريليونات، في حين أن جزءا يسيرا منها كاف لمعالجة مشاكل الفقر والبطالة وبناء منظومات صحية وأنظمة اقتصادية عادلة.

مقدمة

واكبت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية العديد من المتغيرات التي فرضتها الظروف المحيطة، وتكيفت معها بالمزيد من العمل وبالقدرة على تخطي الظروف لا التعايش معها، حيث تم تغيير العديد من الأنشطة، المشاريع، والبرامج استجابةً لحالة الطوارئ وتفشي فيروس كوفيد19-، من خلال توظيف خطط الاستجابة لمواصلة العمل وقت الأزمات وعن بعد في حالات الطوارئ. خلال عام 2020 أقرت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية الخطة الإستراتيجية الخاصة بها، وتواصل عمل مؤسساتها الأعضاء وفريق عملها عن بعد بجهوزية عالية، رغم استمرار الحالة الوبائية وحالة عدم الاستقرار العالمية، وفي السياق الفلسطيني على حد سواء.

لم يكن شأن المجتمع المدني بأفضل حال، فالمؤسسات الأهلية أصبحت تعمل عن بعد، تقلصت أنشطتها وبرامجها، كما تراجع إلى حد كبير التمويل الخارجي لها، وهو المصدر الأساس لاستمرارها ووجودها، في ظل واقع إقليمي ودولي يشهد هو الآخر متغيرات هائلة، التي ألقت بثقلها على الواقع المحلي من إغلاقات وتعطيلات لمساعي الحياة اليومية. أثرت الجائحة على هامش الحريات العامة والحقوق المدنية، من حيث حرية الرأي والتعبير، وحق التجمع السلمي الذي أصبح في باب الممنوعات ضمن منع التجمعات والتظاهر بسبب الفيروس. ساهم كل ذلك في تزايد الإشكاليات والظواهر الاجتماعية المقلقة، التي تعكس واقعاً قاسياً يتضمن مشاكل متنوعة من شجارات عائلية، وعمليات القتل بما فيها ارتفاع جرائم قتل النساء. لكل ما سبق أثر على الاستقرار الداخلي، رغم أن الإطار العام للمشهد الفلسطيني لم يشهد تدهوراً خطيراً إلى مربعات الفلتان والفوضى التامة.

لم ينحصر دور الشبكة على المستوى المحلي، كما سيرد في صفحات التقرير التالية، الذي جرى إعداده بطريقة مختلفة من حيث الأبواب والمضمون، تم عرض العمل على القضايا المدنية ذات الصلة من خلال إدراج الأنشطة تحت الأهداف الإستراتيجية للشبكة، فعملت الشبكة على المستوى المحلي، الإقليمي، والدولي مع الشركاء والأصدقاء، من تجمعات ومؤسسات دولية وأممية تجمعها معها علاقة راسخة. قامت الشبكة بتنظيم العديد من الحملات الدولية، وتسليم المذكرات، الرسائل، أوراق الحقائق، والعرائض في مختلف المجالات والقضايا التي لها أهمية في إسماع موقف المجتمع المدني المحلي منها، وتخدم بطبيعة الحال قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة. عملت الشبكة من خلال الطاقم التنفيذي على توسيع دائرة العلاقات مع جهات دولية وازنة، وزيادة التأثير في برامج وعمل بعضها، ومواجهة سياسات بعض المؤسسات الدولية الداعمة للاحتلال، بالإضافة لصد الهجمة على المجتمع المدني الفلسطيني، ومحاولات تشويه صورته.

أخيراً، يمكن القول أن الشبكة حافظت وعززت من حضورها تجاه مختلف القضايا، التي تشكل محور اهتمامها ضمن إستراتيجيتها المقرة من قبل اللجنة التنسيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة. زادت الشبكة من مساهمتها في الرأي العام المحلي بمختلف القطاعات إلى جانب حضورها الإقليمي والدولي، من منطلق إيمانها أن الشراكة والحوار هي الطريق لحماية النسيج الاجتماعي، والدفاع في ذات الوقت عن الحقوق الوطنية المشروعة. تؤمن الشبكة بشكل راسخ بالتعددية في ظل سيادة القانون، ونصوص وثيقة إعلان الاستقلال التي تتحقق فيها شروط المساواة، وتصان الحريات العامة، وتكفل حق الاختلاف والتمتع بأعلى درجات المواطنة، فالوطن للجميع.

تحليل سياق 2020

شهد سياق المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2020 المزيد من التعقيدات والصعوبات، ارتباطا بالآثار الناجمة عن التطورات السياسية المتعلقة بصفقة القرن وما تبعها من مخططات الضم، بالإضافة الى التداعيات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، التي شهدت تراجعاً واضحاً هي الأخرى، ليضيف تفشي جائحة كورونا كوفيد19- في شهر آذار المزيد من الصعوبات، التي خلفت بدروها أضراراً جسيمة أصابت كافة قطاعات العمل الأهلي، وانعكست على كافة مناحي الحياة بشكل عام، والمجتمع المدني الفلسطيني بشكل خاص.

استمرار التحديات السياسية قد خلق واقعاً ربما هو الأصعب والأكثر خطورة على السياق الفلسطيني خلال العقود الماضية. هجمة أميركية - إسرائيلية مركزة عبر صفقة القرن، بعد سلسلة من الخطوات التي سبقتها، بينها نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة، وهو ما مثل تطوراً خطيراً وهاماً للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، ومواصلة خطة الضم الجاري تنفيذها، حيث ازدادت وتيرة البناء الاستيطاني، وهدم البيوت، وتضييق الخناق على المناطق المصنفة «ج». اتسعت الهجمة التي تشنها إدارة السجون الاسرائيلية على الأسيرات والأسرى، وعدم وجود سياسات وخطط واضحة للتصدي لهذا الاستهداف المباشر للحقوق وطنياً وشعبياً، وأهلياً. كلها عوامل سياسية فاقمت من الأوضاع المحلية، وجعلت الحراك المدني محدوداً متعثراً يصطدم بالكثير من العقبات. فلم تسلم كافة مناحي الحياة من ضرر، ولم يسلم أي من المرافق الأساسية من هذه الخسارة. أما ملف المصالحة الداخلية فقد بقي في ذات المكان على الرغم من كل الجهود المبذولة، وبالرغم من التقارب الذي حصل نتيجة الاجتماعات التي عقدت في أنقرة، القاهرة، الدوحة، لكن سرعان ما عادت الأمور للانكفاء من جديد في ظل استمرار تمسك الأطراف بمصالحها الخاصة والضيقة، مما ساهم في مد شرايين الانقسام الداخلي وتعميقه بدلاً من العمل على مواجهة تلك التحديات. الخطوة الأولى التي ينتظرها المجتمع الفلسطيني بكل فئاته هي بإعلان إنهاء الانقسام السياسي، أي الانتهاء من هذا الفصل الأسود فوراً، والمضي في تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو ربما حكومة إنقاذ وطني.

تواصلت التطورات السياسية على أكثر من صعيد إثر تطبيع العلاقات العربية- الإسرائيلية، على المستوى المحلي، الإقليمي، والدولي، الذي خلق واقعاً مختلفاً، فعلى المستوى العربي استمر الرفض الشعبي من قبل الأحزاب، النقابات، والمؤسسات العربية، بينما رسمياً أعلنت عدة حكومات عربية عن إبرام «اتفاقيات السلام» بينها وبين دولة الاحتلال، مما أضاف المزيد من التحديات، وربما مثّل انهياراً في الموقف العربي المشترك نحو مربع التطبيع، بعيداً عن مقاطعة دولة الاحتلال.

بالنسبة للأوضاع الاقتصادية، فقد ازدادت سوءاً نتيجة توقف الدعم المالي للسلطة من قبل أطراف دولية وعربية. تواجد الحصار الاقتصادي المالي الخانق والذي تلاه توقف التمويل الأمريكي تقريباً، بالإضافة لحجز عائدات الضرائب الفلسطينية «المقاصة»، واقتطاع الأموال المخصصة لعائلات الأسرى في سجون الاحتلال. اشتدت وطأة الأزمة الاقتصادية حيث انعكست باستهداف جميع الحقوق الأساسية، فتم تجفيف ووقف الدعم عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، إضافة لمشافي القدس، والمرافق الحيوية الأخرى. يمكن وصف الأوضاع الاقتصادية خلال عام 2020 بأنها «سنة العسرة» على كل فلسطين، حيث استمرت مؤشرات الاقتصاد بالتراجع مترنحة على وقع المجريات السابقة، والناجمة عن انتشار جائحة كورونا. تردي الأوضاع الاقتصادية يهدد بانهيار مرافق هامة في قطاع غزة، وتبشر توقعات البنك الدولي انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 8%، حيث أن معدلات الفقر والبطالة ارتفعت بشكل غير مسبوق، الأمر الذي حمل معه وضعاً كارثياً فاق توقعات الحكومة والبنك الدولي، حيث يعتبر العام 2020 هو العام الأسوأ اقتصادياً منذ عام 2002.

كان لهذه الأوضاع انعكاسا على الحياة الاجتماعية والديموقراطية، حيث ارتفعت معدلات المشاكل الداخلية، واتسعت دائرة المشاكل لتشمل ارتفاعاً في معدلات الشجارات، الجريمة والانتحار، حالات الطلاق وغيرها. أحكمت الجهات الرسمية قبضتها على واقع الحياة من مختلف جوانبها عبر عدة إجراءات، وتدابير أمنية لمواجهة جائحة كورونا، تم خلالها إغلاق العديد من المناطق والمحافظات بموجب أحكام حالة الطوارئ. شهد

هامش الحريات العامة المتاح المزيد من تضييق الخناق والتراجع في ظل استمرار إصدار المراسيم بقانون، كما استمرت الانتهاكات على حرية الرأي والتعبير، والتعدي على القانون الأساسي الفلسطيني، وهو ما يمثل بحسب منشورات المؤسسات الحقوقية خروجاً عن المواثيق الدولية والاتفاقيات التي انضمت إليها دولة فلسطين مؤخراً. بالإضافة استمر الاحتجاز والتوقيف الخارج عن القانون والاعتقالات السياسية، ومنع التجمع السلمي بحجة الأوضاع الراهنة ومتطلبات حالة الطوارئ.

تأثر المجتمع المدني ومؤسسات العمل الأهلي بهذه الأوضاع أسوة بسائر المكونات المجتمعية، فكان للعمل عن بعد تأثيراته المباشرة على سير عمل المؤسسات، مما اضطرها لمراجعة أولويات وبرامج العمل، والأنشطة المنفذة بدلا من العمل الوجاهي، واللجوء لاستخدام التقنيات الرقمية ووسائط التواصل الاجتماعي كبديل. كما تأثرت المؤسسات بسياسات التمويل في ظل الاشتراطات الجديدة، والهجمة الممنهجة التي تتعرض لها مؤسسات العمل الأهلي دولياً. بالإضافة إلى اقتحام وإغلاق العديد من مقراتها، وملاحقة واعتقال نشطاء العمل الأهلي من قبل سلطات الاحتلال. تعتمد المؤسسات الأهلية في عملها على التمويل الدولي، حيث ضربت الجائحة أرجاء العالم مخلفة المزيد من التراجع في تمويل المؤسسات الأهلية في بلادنا، وهو ما أضاف أعباء جديدة ضمن التدابير والإجراءات التي تم القيام بها، لمنع الخطر الذي يهدد استمرارية عمل المؤسسات ومن بينها تقليصات في عدد الموظفين، التعاقد مع خبراء أو موظفين بنظام العمل الجزئي، إضافة لاتخاذ إجراءات مالية صارمة لتقليص المصروفات والنفقات للاستمرار والمضي في العمل.

هناك تحديات داخلية وخارجية عصفت بالمجتمع المدني الفلسطيني وفرضت نفسها على أكثر من صعيد، تُرجمت بواقع تتناقص فيه مساحة العمل الأهلي مبتعداً عن تحقيق رؤيته وأهدافه التي نشأ من أجلها. استمر عمل الشبكة ومؤسساتها رغم هذه التحديات، وتواصل عقد الاجتماعات الدورية المشتركة للجنة التنسيقية للشبكة في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل موحد رغم حالة الانقسام، ورغم واقع انتشار فيروس كورونا. بالإضافة إلى ما سبق تم تفعيل خطط الاستجابة للعمل وقت الطوارئ بالتقاطع مع المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص حيثما أمكن، فخطة العمل ضمن الإطار الإستراتيجي التي جرى إقرارها وضعت موضع التطبيق، إضافة لتفعيل عمل القطاعات المختلفة وعلى رأسها القطاع الصحي رغم محدودية الإمكانيات، فقد واصل القدرة على التدخل من تقديم الخدمات للجمهور، توزيع المستلزمات الطبية والمعقمات، تقديم عديد من مقراته ومراكزه للجهات الحكومية للاستفادة منها كمراكز إيواء أو فحص. إضافةً للخدمات والمساهمات من القطاع الزراعي، أو التعليم، أو حقوق الإنسان، حيث تم إصدار المنشورات وتنفيذ الأنشطة التي تتماشى مع الواقع في حينها.

الأنشطة خلال عام 2020

يسجل العام 2020 عاماً مهماً للشبكة ومؤسسات الهيئة العامة، تم العمل خلاله على تعزيز بيئة العمل الداخلية بالرغم من الظروف السائدة، حيث عملت الشبكة على إعداد الخطة الإستراتيجية للأعوام (2021-2025). تأتي الخطة نتيجة تضافر جهود طاقم شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً. الخطة الإستراتيجية هي مرتكز ومرجعية عمل الشبكة، حيث أن كل الأنشطة والبرامج التي صممت ونفذت تتماشى مع أهداف الخطة الإستراتيجية المقرة، مما يجعل عملية تقييم إنجازات الشبكة مرهون بنتائج ومخرجات الأنشطة التي تحقق كل هدف إستراتيجي. تساهم الخطة في تنظيم عمل الشبكة وتحد من التشتت في العمل، تعزز الوضوح بين الأهداف المقرة والبرامج المنفذة، وتوجه الجهود والطاقات لتتناغم مع الأهداف الإستراتيجية للشبكة، بالتالي يعبر عملها عن نهجها الرشيد وهويتها الفريدة، ويجعل منها مثالاً يحتذى به للمؤسسات الأعضاء وغير الأعضاء.

بناءً على ما سبق، قامت الشبكة بالعمل على بلورة مجالات عمل وأدوار تقوم على تطبيق الأهداف الاستراتيجية للشبكة، والأهداف هي: أولاً، تمكين المنظمات الأهلية والحفاظ على استقلاليتها. ثانياً، المساهمة في الدفاع وحماية الحقوق الوطنية المشروعة

للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده. ثالثاً، التأثير والانخراط في التشريعات والسياسات والخطط الوطنية التنموية لضمان الحقوق الاقتصادية والثقافية وتحقيق العدالة الاجتماعية. ينبثق عن الأهداف الرئيسية مجموعة من الأهداف الفرعية والمؤشرات التي تقع في مقدمة سلم أولويات التخطيط والتنفيذ، حيث يتم ذلك بما يمكنها من القيام بدورها ضمن تحالفات واسعة مع الشركاء والحركات الاجتماعية، ومع كافة مكونات المجتمع المدني التي تتقاطع مع هذه الأهداف. تقوم الشبكة بتوسيع التدخلات للحفاظ على مناخ أهلي يمارس فيه سيادة القانون دون قيود، في مجتمع تسود فيه التعددية والديموقراطية. تشجع الشبكة الحوار المجتمعي ضمن فلسفة عملها التي أرست معالمها منذ تأسيسها، باعتباره الأساس الذي ينظم العلاقة والاختلافات بين جميع مكونات المجتمع.

مع بداية الجائحة سنة 2020 نظمت الشبكة مؤتمرا بعنوان «دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا». تم تنفيذ المؤتمر على ثلاث أيام وتم من خلاله المطالبة باحترام حقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا وفي إطار الإجراءات المتخذة لاحتوائها، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية بالعمل على تخفيف الآثار السلبية للجائحة على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، و ضرورة تكاتف الجهود ومشاركة المعلومات وتأكيد أهمية الوعي بالمسؤولية الفردية.

الهدف الاستراتيجي الأول

تمكين المنظمات الأهلية والحفاظ على استقلاليتها

يعنى الهدف الإستراتيجي الأول للشبكة بتعزيز وتقوية المؤسسات الأهلية الفلسطينية، وذلك للحفاظ على استقلالية ومساحة عملها. تسعى الشبكة لتحقيق ذلك من خلال تصميم برامج متعددة تتوافق مع مؤشرات الأهداف الفرعية، التي تدعم وتصب في سبيل تحقيق الهدف الإستراتيجي الرئيسي الأول. الأهداف الفرعية كالآتي:

- بناء قدرات الشبكة، والمؤسسات الأعضاء.
- تطوير واحترام البيئة القانونية للحق في تشكيل الجمعيات.
- تعزيز المساءلة والشفافية لدى المنظمات الأعضاء وغير الأعضاء في الشبكة.
- تفعيل سياسات التنسيق القطاعي على مستوى الشبكة، وعلى المستوى الوطني.

تنبع أهمية الهدف الإستراتيجي الأول من كونه يرتبط بدور الشبكة المتمثل بدعم المؤسسات الأهلية وتعزيز روح التعاون بينها، حيث تسعى الشبكة لتقوية الترابط الفعلي بينها وبين المؤسسات الأعضاء، الشركاء، والتحالفات الصديقة.

يمكن تلخيص أهم الأنشطة المنبثقة عن الهدف الإستراتيجي الأول كالتالي:

- بناء قدرات المنظمات الأعضاء بالشبكة
- برامج تدريبية لبناء القدرات للشبكة وللمؤسسات الأهلية.
- الدعم القانوني لمؤسسات المجتمع المدني ومقاومة تقلص المساحة المدنية.

أ - بناء قدرات المنظمات الأعضاء بالشبكة:

- عقدت الشبكة اجتماعا تشاوريا لأعضائها في قطاع غزة حول مناقشة القضايا الداخلية للشبكة والأعضاء في ظل التحديات الكبيرة التي شهدها العام 2020، وتم من خلال الاجتماع التأكيد على ضرورة الالتزام بتعميم المعلومات لأعضاء الجمعية العامة، وعقد اللقاءات الدورية، وضرورة مشاركة المنظمات الأهلية الأعضاء في الفعاليات المختلفة.

- نظمت الشبكة اجتماع تشاوري عاجل لأعضاء الجمعية العامة تم من خلاله مناقشة شروط الاتحاد الأوروبي لتمويل المنظمات الأهلية، كما تم الاطلاع على تطورات هذه الشروط والاستماع لملاحظات أعضاء الجمعية العامة، وقد قامت الشبكة بتعميم الموقف النهائي حول شروط الاتحاد الأوروبي والذي تم بناءً على معطيات ونقاشات في اللجنة التنسيقية والهيئة العامة والشبكات المظلاتية المحلية والدولية.

- كما عقدت الشبكة ورشة عمل تشاورية لأعضاء الجمعية العامة تم من خلالها مناقشة موقف وفعاليات المنظمات الأهلية في مواجهة صفقة القرن.

- وبدأت الشبكة مع حلول العام 2020 بزيارة عدد من أعضاء جمعيتها العامة وذلك لتحديث بياناتهم، وفرزهم للقطاعات، بالإضافة للتنسيق والتشبيك وتعزيز الاتصال والتواصل مع المنظمات الأهلية الأعضاء، وكان من المفترض إكمال زيارة جميع الأعضاء لولا جائحة كورونا.

- وخلال جائحة كورونا قامت الشبكة بتعميم وترجمة نشرات منظمة الصحة العالمية لأعضاء الجمعية العامة والقطاعات والتي تتحدث حول الاستعداد والحماية في أماكن العمل من فيروس كورونا.

- كما وأعدت الشبكة رزنامة المناصرة السنوية للتذكير بالمناسبات الوطنية والدولية خلال العام 2020 وعممتها على أعضاء الجمعية العامة.

- وكان لأعضاء الجمعية العامة حضور ومشاركة في الاجتماعات التشاورية التي تناولت قضايا محددة منها:

1. تقييم عمل الشبكة خلال الأعوام الماضية ووضع توجهات من أجل تعزيز دور الشبكة.
2. العقبات التي تواجهها حسابات المنظمات الأهلية في البنوك.
3. التطورات المتعلقة بإجراء الانتخابات.
4. التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في ظل الأوضاع الراهنة.

وفي حضور اجتماعات وفعاليات المجموعات العنقودية Clusters، قامت الشبكة بإرسال ترجمة وملخصات الوثائق والسياسات المتعلقة بعمل المجموعات العنقودية والمنظمات الدولية، إلى الجمعية العامة.

- هذا بالإضافة لقيام الشبكة بتعميم دعوات تقديم مقترحات المشاريع المرسلة من الجهات المانحة على أعضاء الجمعية العامة.

برامج التدريب المؤسسي للشبكة وللمؤسسات الأهلية

عقدت الشبكة ثمانية برامج تدريبية للمؤسسات الأهلية، تم تصميم وتنفيذ برامج التدريب بناءً على نتائج دراسة تقييمية لاحتياجات المؤسسات الأهلية، والتي قامت المؤسسات بالمشاركة في تعبئته، وذلك من خلال استبيان يتضمن أسئلة عن نطاق عمل المؤسسات وقدراتها الداخلية، وشراكاتها ومشاركتها، ومعرفتها ببرامج المساعدات الإنسانية HRP، والمجموعات العنقودية المختلفة. إضافةً إلى تعزيز قنوات التواصل مع مختلف الشركاء (المجموعات العنقودية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية.. الخ)، وذلك بهدف تعزيز دور مختلف للجهات الفاعلة ومعالجة الثغرات.

أسفرت نتائج التقييم عن تصميم برنامج تدريبي لمدة 18 يوماً يهدف إلى بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني على أساس احتياجاتها الفعلية المبينة في نتائج التقييم. تم عرض نتائج المسح والتحليل لمنسق المساعدات الإنسانية، ومجموعة العمل الإنساني، لرفع الوعي حول حال المؤسسات الأهلية، وطرح خطوات عملية لتحسين دورها، ورفع نسبة المشاريع التي تنفذ من خلال أعضاء الشبكة.

قامت الشبكة بتنفيذ سلسلة من الورش التدريبية للمنظمات الأهلية، على أساس تقييم قدرات منظمات المجتمع المدني، الذي تم في تموز 2020. تم تنفيذ البرنامج التدريبي على مدى 18 يوماً. حضر الدورات التدريبية المختلفة ما يقارب 106 مشارك\ة يمثلون منظمات المجتمع المدني. نجحت الشبكة في زيادة عدد المشاريع التي تم إدراجها في خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2021 من حوالي 5% إلى 9%.

غطى البرنامج التدريبي المواضيع التالية:

- تدريب على تقييم الاحتياجات
- التخطيط الاستراتيجي.
- إدارة المخاطر.
- تنمية المهارات الإدارية والمالية المتعلقة بالدعم اللوجستي في حالات الطوارئ.

«تنمية المهارات الإدارية والمالية المتعلقة بالدعم اللوجستي في حالات الطوارئ»

تنفيذ ورشة عمل تدريبية حول تطوير المهارات الإدارية والمالية ذات العلاقة بالدعم اللوجستي في أوقات الطوارئ، استهدف التدريب 27 مشاركاً من العاملين في المنظمات الأهلية الفلسطينية من دائرة المشتريات أو الدعم اللوجستي، بواقع 20 ساعة تدريبية وتناول عدة محاور: تعريفات ومفاهيم حول المشتريات واللوجستيات، إجراءات وإدارة المشتريات في الأوضاع الطبيعية والطوارئ، العلاقة بين المشتريات واللوجستيات في الطوارئ، المتابعة والتقييم للمشتريات واللوجستيات في الأوضاع الطبيعية والطوارئ.

«أفضل الآليات لتقييم الاحتياجات الإنسانية»

نظمت الشبكة تدريبا على تقييم الاحتياجات الإنسانية بحضور 23 ممثلاً عن مؤسسات المجتمع المدني. كانت فترة التدريب 23 ساعة، بالإضافة إلى يوم عملي آخر. غطى التدريب كافة جوانب تقييم الاحتياجات الإنسانية، إلى جانب الموضوعات الرئيسية، أهمها: نظرة عامة على تقييم الاحتياجات الإنسانية، عملية تقييم الاحتياجات الإنسانية (نماذج مختلفة)، أنواع تقييم الاحتياجات الإنسانية، التقييم المنسق للاحتياجات الإنسانية، مجموعة أدوات تقييم الاحتياجات الإنسانية. استندت جميع التدريبات العملية إلى أمثلة من الواقع وتم إجراؤها على مستوى المجموعة. أظهر التقييم القبلي والبعدي للتدريب أن متوسط معرفة المتدربين ارتفع من 68.2% إلى 90.4%.

"الرابطة الثلاثية: ربط العمل الإنساني والتنمية والسلام Triple Nexus"

قامت الشبكة بتعميم ورقة توجيهية حول مفهوم الرابطة الثلاثية وتم تعميمها على الشبكة وأعضاءها. قدم التقرير الأولي وأجري تحليل إستراتيجي، ومقابلات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية.

"البحث العلمي الاثنوجرافي مع جامعة تشيستر"

أجرت الشبكة تدريبا لتطوير مهارات منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالبحث العلمي – الاثنوجرافي، بالتعاون مع جامعة شيستر. هدف التدريب إلى تطوير المهارات البحثية وفق منهج علمي جديد يستهدف القطاع التربوي. هدف التدريب للتركيز على تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في مجالات البحث، والدراسات بطريقة تختلف عن النمط الكلاسيكي. شارك في التدريب 20 مشاركا من 14 مؤسسة من المؤسسات الأعضاء في الشبكة واستمر التدريب لمدة يومين بواقع 16 ساعة تدريبية.

«إدارة الجهود والرعاية الذاتية عبر الإنترنت للمنظمات الأعضاء والعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية"

أطلقت الشبكة تدريبا مع أعضاء القطاع الصحي حول «إدارة الإجهاد والرعاية الذاتية عبر الإنترنت للمنظمات الأعضاء والعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية». هدف التدريب تمكين المهنين العاملين في القطاع الصحي بمعرفة ومهارات العناية الذاتية لتقديم خدمات دعم عالية الجودة في فلسطين. اكتسب العاملون معرفة ومهارات عن إدارة الضغوطات ليتمكنوا من دعم فئاتهم المستهدفة وأيضا العناية بذاتهم خلال تقديم الخدمات. حضر 45 مشاركا التدريب الذي عقد عبر الزوم واستمر يومين.

"كتابة وصياغة الرسائل الإعلامية"

نفذت الشبكة تدريباً على كتابة وصياغة التقارير الإعلامية، شارك 22 ممثلا عم مؤسسات المجتمع المدني في التدريب، لمدة 3 أيام. هدف التدريب إلى تمكين المؤسسات من عكس عملها من خلال الوسائل الرقمية، تم التدريب على إنتاج محتوى إعلامي يأخذ شكل قصص نجاح باستخدام صفحات التواصل الاجتماعي، وهو يصب في سياق الضغط والمناصرة. مكن التدريب المشاركين من إنتاج الأخبار والتقارير، بالإضافة إلى إنتاج مقاطع فيديو قصيرة، تم تصويرها وتطبيقها عملياً، وخرجت في وسائط إعلامية عديدة.

"مفاهيم الحماية الاجتماعية"

عقدت الشبكة تدريبا على مفاهيم الحماية الاجتماعية من منظور حقوق الإنسان، وركزت موضوعات التدريب على مفهوم الحماية الاجتماعية وفقاً للاتفاقيات الدولية، والقوانين والتشريعات الوطنية. شارك في التدريب 15 ممثلا عن مؤسسات المجتمع المدني لمدة 4 أيام. هدف التدريب إلى تعزيز معرفة المؤسسات بوضع الحماية الاجتماعية في فلسطين، ومدى التزام دولة فلسطين بالاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، كما هدف لتوحيد المفاهيم المتعلقة بالحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بين العاملين في مؤسسات المجتمع المدني والناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وإلى بناء قدرات العاملين في المجتمع المدني على تصميم حملات المناصرة، والتوعية حول الحق في الحصول على الحماية الاجتماعية، وصولاً لتحديد مفاهيم الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي على أساس التشريعات الدولية، ومقارنتها بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني.

كانت أبرز مخرجات التدريب الآتي:

1. بناء قدرات العاملين في المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية.
2. نقل المعرفة إلى الآخرين من خلال تنفيذ الحملتين المقترحتين من قبل المجموعة
3. تصميم وتنفذ تدريبات في مناطق الشمال والجنوب لضمان الوصول الى المناطق والفئات التي تحتاج الى الحماية الاجتماعية
4. إعادة بناء مجموعات للحماية الاجتماعية تساهم في إقرار قوانين ذات علاقة.

"منع الإستغلال والإعتداء الجنسي»PSEA

عقدت الشبكة بالتنسيق مع اليونيسف ومفوضية حقوق الإنسان تدريب للمدربين. شارك فيه 25 ممثلاً عن المؤسسات الأعضاء في الشبكة. هدف التدريب لرفع الوعي وثقافة المؤسسات بخصوص الاستغلال والاعتداء الجنسي PSEA. جاء هذا التدريب كون الشبكة عضو في شبكة منع الاستغلال والاعتداء الجنسي في الأراضي الفلسطينية، التي تعنى بإنهاء كل صور الاعتداء والتحرش في نطاق المؤسسات. عملت الشبكة على تحضير آليات شكاوي واستجابة مجتمعية للضحايا، وهي في طور الانتهاء. كما قامت الشبكة بتوزيع العديد من المنشورات منها إجراءات العمل التي توضح مسؤوليات ودور المؤسسات، بالإضافة الى إدارة الشكاوي، والإجراءات التي يجب على المؤسسات إتباعها في التعامل مع ادعاءات وعمليات التحقيق في قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسي.

«الدعم اللوجستي في أوقات الطوارئ»

عقد جلسة حوارية عبر تطبيق Microsoft Teams الإلكتروني، حول «الدعم اللوجستي في أوقات الطوارئ» ضمن مشروع شبكات واتحادات المجتمع المدني الفلسطيني المحرك الأساسي لتنمية المجتمع والتأثير في السياسات العامة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وخلال الجلسة تم استعراض الورقة التي قامت بإعدادها الشبكة، والتعريف باللوجستيات الإنسانية أو اللوجستيات في أوقات الطوارئ. كما استعرضت مسؤولة المشتريات رغدة رمضان في مركز العمل التنموي -معاً، تجربتهم مع اللوجستيات في أوقات الطوارئ بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2014.

«نظرية التغيير»

تنفيذ سلسلة ورش عمل تدريبية للمنظمات الأهلية حول «نظرية التغيير استهدفت 45 مشارك/ة من العاملين/ات في المنظمات الأهلية الفلسطينية في مجال إدارة المنظمات، تناولت الورشة التدريبية تعريف المشاركين/ ات بنظرية التغيير، وربط نظرية التغيير بالتخطيط الاستراتيجي، والفرق بين نظرية التغيير والإطار المنطقي، وفوائد نظرية التغيير للتخطيط والمراقبة والتقييم، والخطوات اللازمة لتطوير نظرية التغيير في إطار عمل المنظمات الأهلية، والقيادة العملية التشاركية لتحديد نظرية التغيير للبرنامج أو المشروع، والتعرف على كيفية تحديد الافتراضات التي تساعد على إدارة المخاطر، وكيفية استخدام المنظمات الأهلية لنظرية التغيير في إظهار الأثر.

«المساءلة المستجيبة للمعايير الأساسية للعمل الإنساني»

تنظيم ثلاث ورش عمل تدريبية حول "المساءلة المستجيبة للمعايير الأساسية للعمل الإنساني" واستهدفت ورش العمل التدريبية 45 مشارك/ة من العاملين/ات في المنظمات الأهلية الفلسطينية أكدت على أهمية تعزيز آليات المساءلة المجتمعية في إطار المنظمات الأهلية وتطوير خططها وآلياتها بما ينسجم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني وبما يضمن تمتع القطاعات المجتمعية المختلفة لحقوقها.

«خطط الاستجابة الإنسانية»

تنظيم ورشة عمل تقديمية حول خطة الاستجابة الإنسانية HRP وسبل تعزيز مشاركة المنظمات الأهلية بها، استضافت الورشة ممثلين عن مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية OCHA من خلال مشروع «شبكات واتحادات المجتمع المدني الفلسطيني المحرك الأساسي لتنمية المجتمع والتأثير في السياسات العامة» وذلك بالشراكة مع الشبكات المظلاتية؛ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الفلسطينية، والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية واتحاد الجمعيات الخيرية – القدس.

«تحديد الاحتياجات وكتابة مقترحات المشاريع»

تنظيم ورشة عمل تدريبية حول «تحديد الاحتياجات وكتابة مقترحات المشاريع» استهدفت 40 مشاركا من العاملين في المنظمات الأهلية وتناولت التعرف على أساليب وأدوات التحليل المستخدمة في تحديد الاحتياجات، واستخدام النهج التشاركي لإجراء تحليل وتحديد الاحتياجات، التعرف على أنواع التحاليل المختلفة المستخدمة في عملية تحديد الاحتياجات، وعناصر مقترحات المشاريع وتنظيمها في الإطار المنطقي، وصياغة وتحديد المشكلة/ ربطها بالأهداف، استخدم الأدوات.

الأمن الرقمي والحماية الرقمية:

تنظيم ورشة عمل تدريبية حول تطوير مهارات الحماية الرقمية والأمن الرقمي تناولت المحاور النظرية والعملية التالية: مقدمة للأمان والخصوصية الرقمية – الأمان والخصوصية عبر منصات التواصل الاجتماعي -الحماية والأمان عبر أجهزة الحاسوب وأجهزة الهاتف الذكية – التصفح الآمن عبر الانترنت.

برامج التطوير المؤسسي للشبكة لعام 2020

ضمن هدف تنمية قدرات ومهارات موظفي الشبكة، تم إعداد نموذج حول التدريبات التي يحتاجها موظفي الشبكة، وتم توزيعه على الموظفين. بعد تحليل الاستمارات أوضحت النتائج حاجة الموظفين الى مجموعة من التدريبات، أهمها:

- إدارة المشاريع
- عمليات جمع التمويل وحشد الموارد
- التخطيط الاستراتيجي: طورت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية استراتيجيتها للأعوام 2021-2025 وقد شملت على هدف يعمل على تطوير قدرات الشبكة في مجال إدارة مخاطر الكوارث. وقد شرعت الشبكة في عملية التخطيط للطوارئ والتخطيط الاحترازي للكوارث من أجل رفع درجة استعداد الشبكة ومؤسساتها لإدارة المخاطر المحتمل حدوثها. وجاء ذلك بناءً على تدريب عملي حول إعداد وكتابة الخطط الإستراتيجية. وعليه، عقدت الشبكة ورشة تخطيط استراتيجي بين اللجنة التنسيقية والطاقم التنفيذي للشبكة، في كل من مدينتي أريحا وغزة عبر الفيديو كونفرنس. كان الاجتماع مشتركاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن العمل على إعداد خطتها الاستراتيجية للأعوام -2021 2025.

ب- الدعم القانوني لمؤسسات المجتمع المدني ومقاومة تقلص المساحة المدنية

ضمن أولويات الشبكة في تعزيز بيئة العمل القانونية للمؤسسات الأهلية، وحماية حقها في ممارسة عملها وفق قانون الجمعيات الخيرية رقم (1) لعام 2000، قامت الشبكة بتنفيذ سلسلة من ورشات العمل في إطار متابعة ورصد الانتهاكات التي تمارس بحقها، من بينها 6 ورشات عمل متخصصة بهذا الجانب، إضافة الى عشرات الاستشارات القانونية الفردية والجماعية للمؤسسات والجمعيات، تم تنظيم الورش ما بين أيار وتشرين الثاني بحضور ما يزيد 130 مشاركا/ة، بعضها تم عقده عبر تقنية التواصل المرئي (زووم) بسبب فيروس كورونا. شملت نقاشات وخرجت بالعديد من التوصيات والمقترحات حول الجانب القانوني، من بينها ضرورة تزويد وزارة الاختصاص بالتقارير المالية والإدارية للمؤسسات.

- على إثر التعميم الصادر عن سلطة النقد 2020/128 تداعت المؤسسات لاجتماع تخصصي، ناقش جوانب التعميم وأثره على المؤسسات. على ضوء نتائج الاجتماع تم إقرار الشروع بفتح حوار مع وزارة الداخلية، سلطة النقد، والبنوك لإزالة أي معوقات أمام عمل المؤسسات بما يضمن استمراريته.
- أوصت الورشات القانونية التي عقدتها الشبكة على مدار عام 2020 بالتأكيد على أهمية الالتزام بالقانون، وتوفير بيئة عمل تحفظ استقلالية العمل الأهلي، واحترام دور وزارة الاختصاص كهيئة متخصصة وليست هيئة رقابية. كما حملت التوصيات مقترحات محددة لوضع آليات لتعزيز العلاقة مع الجهات المختلفة، والعمل على ترتيب الأوضاع التنظيمية للمؤسسات من حيث مجالس إدارتها وهيئاتها العامة وفق الأصول القانونية.

الاستشارات القانونية:

أما في مجال الاستشارات القانونية فقد شهد عمل الشبكة تطوراً ملحوظاً، حيث عمل المستشار القانوني فيها على تقديم الاستشارات القانونية في شتى المجالات، التي بلغ عددها 50 استشارة تراوحت ما بين الاستشارات المتعلقة بحقها في العمل، والقضايا المالية، وضريبة الدخل الخاصة بالأطباء والمحامين، ومن بين المؤسسات القاعدية التي حصلت على عدة استشارات قانونية جمعية دير السودان، حيث جرى متابعتها قانونياً واستمر التواصل معها ومع غيرها من المؤسسات.

- إستشارتان قانونيتان تتعلقان بخصم ضريبة الدخل للعاملين لحسابهم الخاص مثل المحامين والأطباء بنسبة 10% بدلاً من 5%، وذلك حسب تعميم مديرية الجباية والحاسوب لضريبة الدخل بتاريخ 2020/06/28. جاءت هذه الاستشارة بناءً على طلب منظمات المجتمع المدني بعد زيادة ضريبة الدخل على العاملين لحسابهم الخاص.
- عقدت عدة استشارات قانونية بعد أن أعلنت وزارة المالية للبنوك البند رقم 2020/128، الخاص بمخرجات التقييم على قطاع المنظمات غير الربحية في فلسطين من مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تم تقديم مشورة قانونية لجمعية دير السودان ومساعدتهم في شكوى ضد أحد مشاريعهم (مشروع النحل). تم تقديم المشورة القانونية من قبل مستشار قانوني تعاقدت معه الشبكة)، وتم تكليف محامية بحضور جلسات المحكمة طواعية والتي كانت مقررة بتاريخ 2020/9/9. رافقت رئيس الجمعية في جلسة التحقيق التي جرت على الجمهور. قدم الادعاء بتاريخ 21-6-2020 وتم تكليفها بالقضية وتقديم المساعدة القانونية لهم.
- تم تزويد جمعية رائدات دير السودان التعاونية (إنتاج عشبي عطري) بثلاث استشارات قانونية مباشرة، وبناء عليه حصلت الجمعية التعاونية على موافقة وزارة العمل وأخذت شهادة قيدها القانوني وجرت انتخابات الجمعية. تم تسليم جميع الأوراق إلى التعاونية وإصدار كتاب دائم بالحساب البنكي وفقاً للإجراءات القانونية
- تقديم عشر استشارات قانونية تهدف إلى المساعدة القانونية المباشرة للمنظمات الأهلية التي واجهت مشاكل وقيود في عملها، واجهت هذه المنظمات بعض التدخلات من وزارة الداخلية في محاولة لتقييد عملها وتجميد حساباتها المصرفية وذلك من خلال فريق من المستشارين القانونيين ومن خلال مشروع "شبكات واتحادات المجتمع المدني الفلسطيني المحرك الأساسي لتنمية المجتمع والتأثير في السياسات العامة"
- المشاركة في لقاء مع وزير المالية حول أزمة الجمعيات التي تتعرض لها في ظل الظروف الراهنة.

- لقاء خاص بأعضاء الشبكة الأهلية لحماية الحق في تشكيل الجمعيات حول التحديات والمعيقات التي تواجه عمل الجمعيات الخيرية وسبل معالجتها في ظل جائحة كورونا» ناقش الأبعاد الحقوقية لجائحة كورونا وتداعيات الإجراءات الاحترازية، وانعكاس ذلك على تنفيذ أنشطة وخطط الجمعيات الخيرية، وذلك من أجل الخروج بتوصيات تساهم في تحقيق استدامة العمل وحماية الجمعيات الخيرية.
- تنفيذ ورشة توعوية قانونية من خلال المستشار القانوني بكر التركماني تناولت الورشة ما تتعرض له المؤسسات والجمعيات الأهلية في قطاع غزة للعديد من الانتهاكات التي تعيق أو توقف عملها وخاصةً في الثلاث سنوات الأخيرة، في ظل التعاطي مع جسمين حكوميين يريد كل منهما بسط سيطرته على العمل الأهلي بشكل عام.

مناصرة عمل المؤسسات الأهلية

واصلت الشبكة حواراتها مع المانحين وحصلت على استشارات قانونية من مراكز متخصصة في أمستردام وبروكسل في تحليل عقود التمويل وتبيان ثغراتها ونقاط قوة العمل الأهلي، وعقدت لقاءات مع برلمانيين وممثلي وزارات تعاون دولي وشؤون خارجية في عدة دول، لقطع الطريق على تقييد العمل الأهلي الفلسطيني، منطلقة من حق وواجب المؤسسات الأهلية بالعمل دون تمييز ودون تعريضها لمساءلة قانونية مستقبلية او القبول بأي موقف سياسي يتنافى مع مواقفها المبدئية، ودون التنازل عن برامج المناصرة الدولية لديها، التي تقوم على إعمال مبادئ المساءلة استخدام الأدوات الدولية المتاحة، والحد من الهرولة باتجاه قبول الرواية الإسرائيلية، والتمسك بخطاب حقوقي مبدئي يرى الاحتلال المشكلة الجوهرية التي تهدد الشعب الفلسطيني، مع حق المؤسسات الفلسطينية في ممارسة أنشطتها في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة دون تمييز سياسي أو جغرافي، مع الحفاظ على أسس وجوهر الدعم الإنساني ومبادئ بوسان وغيرها من التزامات الدول المانحة، من حيث عدم تسييس الدعم الإنساني أو ممارسة التمييز.

- استمر العمل بالدفاع عن المؤسسات الأهلية التي تعيش في ظل سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية، فنشر بيان يدعو إلى حماية المنظمات الفلسطينية العاملة في القدس المحتلة، مع الأخذ في الاعتبار الهجمات على معهد الموسيقى الوطني إدوارد سعيد، ومركز يبوس.
- أعدت الشبكة ونشرت دعوة للحكومة الهولندية بهدف حماية لجان العمل الزراعي من الهجمة التي تعرضت لها.
- تلقت الشبكة بريدا إلكترونيا من أحد المانحين الرئيسيين بأن فرداً خاصاً قد أرسل لهم طلبًا للوصول إلى الوثائق الرسمية، بناءً على القانون الفيدرالي بشأن حرية المعلومات في الإدارة. طلب المقدم الوصول إلى عقد الشبكة والمانح الحالي بما في ذلك عقود أخرى. تواصلت الشبكة مع المركز الأوروبي للحصول على مساعدتهم في حماية البيانات الشخصية. حاولت الشبكة استبعاد جميع الملحقات في العقد ولكن ذلك لم ينجح، بمساعدة المركز عقدنا اجتماعات متعددة مع المانح، وقمنا أيضاً بمراجعة جميع القوانين والمواد ذات الصلة وما إلى ذلك بما في ذلك الإعفاءات. نتيجةً لذلك: بموجب قانون حرية المعلومات في الدولة المعنية، شاركنا العقد ولكن بالاتفاق مع الجهة المانحة.

تقدم المواطن باستئناف لاستعراض الأقسام المحجوبة. لذلك، كان على وكالة التنمية والتعاون المعنية، إلى جانب الإدارة القانونية بوزارة الخارجية، المشاركة في جلسة استماع قضائية مع المواطن الطالب، لتقديم مبررات للاحتفاظ بحالات التعتيم. استندت الحجج إلى حماية الخصوصية الشخصية، وحماية البيانات الخاصة بالأطراف الثالثة، وحماية مصالح السياسة الخارجية بما في ذلك الحفاظ على الفضاء للمدافعين عن حقوق الإنسان. تم تأييد جميع المرافعات وسحب المواطن استئنافه.

تقرير البيئة التمكينية لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين للعام 2020

أصدرت شبكة المنظمات الأهلية تقرير البيئة التمكينية لمؤسسات المجتمع المدني لعام 2020، يهدف هذا التقرير إلى نقاش وتحليل محاور البيئة التمكينية لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، بما يشمل الاطلاع على حق تكوين مؤسسات المجتمع المدني، وحرية تجمع وحرية الرأي، ووصول مؤسسات المجتمع المدني إلى الموارد وأخيرا قياس علاقة المجتمع المدني مع الحكومة. تم عرض نتائج الدراسة لأعضاء الشبكة بالإضافة لجلسة نقاش مع الحكومة لعرض النتائج ومحاولة لتحسين البيئة التمكينية وحل الإشكاليات التي تواجه المؤسسات الأعضاء في الشبكة.

الهدف الإستراتيجي الثاني

المساهمة في الدفاع وحماية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده.

يعنى الهدف الاستراتيجي الثاني للشبكة بالدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتسعى الشبكة لتحقيق ذلك من خلال تصميم برامج متعددة تتوافق مع الأهداف الفرعية، التي تدعم وتصب في سبيل تحقيق الهدف الإستراتيجي الرئيسي الثاني. الأهداف الفرعية كالآتي:

- المساهمة في وقف انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.
- تعزيز حملات المناصرة الدولية للشعب الفلسطيني.
- المساهمة في تطوير إستراتيجية وطنية، لتعزيز صمود المواطنين في المناطق المهمشة (القدس، مناطق «ج»، وقطاع غزة).

تنبع أهمية الهدف الإستراتيجي الثاني من ارتباطه بدور التنسيق والتشبيك الذي تقوم به الشبكة، حيث تسعى لتعميق التعاون بين الأعضاء ومنصات المجتمع المدني، كما تسعى لبناء التحالفات على المستوى الوطني، الإقليمي، والدولي في سبيل خلق بيئة إيجابية لمؤسسات المجتمع المدني، وحماية عملها من خلال نهج قائم على التواصل الفعال مع المؤسسات الأهلية لمواجهة مختلف التحديات، وبالأخص المترتبة على سياسات الاحتلال المتواصلة.

يمكن تلخيص أهم الأنشطة تحت الهدف الإستراتيجي الثاني كالتالي:

- زيارات وحملات مناصرة لعمل المؤسسات الأهلية.
- إصدارات ودراسات حول القضايا وبيئة العمل الأهلي

ورش لعرض قضايا المناصرة

نسقت الشبكة مع أعضائها عددا من ورشات المناصرة، تم خلالها تقديم قضايا ورسائل المناصرة المتنوعة. أبرزها التالي:

- نظمت الشبكة مؤتمرها السنوي «حالة المجتمع المدني الفلسطيني 2020» تحت عنوان: «منظمات المجتمع المدني.. صمود وتحديات» تم من خلاله التأكيد على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، خصوصا في القدس والأغوار وقطاع غزة والمناطق المهددة بالمصادرة، كما شدد على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في النضال الوطني وحماية الهوية الوطنية وتعزيز صمود أبناء شعبنا مطالبا بتوفير بيئة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني، وعلى أهمية العمل تجاه إنجاز المصالحة الوطنية وتحقيق الانتخابات العامة بشقيها الرئاسي والتشريعي وضمان دوريتها. وشددت التوصيات على:

1. أهمية أن تلعب منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في مواجهة التعسف والاستبداد، وقمع حرية التعبير، والضغط من أجل تنظيم الانتخابات العامة بشقيها الرئاسي والتشريعي ودوريتها.
2. كما وأكدت الحاجة إلى تضافر أدوار الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للعمل على إعادة تأهيل القطاعات المتضررة، بخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وتحديداً النساء والشباب.

- صفقة القرن: عرضت الشبكة شرح عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي ومخططات الضم، حيث تم عرض الاحتياجات الملحة لمؤسسات المجتمع المدني في مواجهة صفقة القرن. تم توجيه رسائل واضحة للحضور للعمل عليها للتصدي للسياسات المترتبة على صفقة القرن.

- نظمت الشبكة جلسة حوارية حول «واقع مخطط الضم الاحتلالي وسبل مواجهته» استضافت مدير عام جمعية التنمية الزراعية أ. منجد أبو جيش ومنسق الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان السيد جمال جمعة وقد طالبت بتشكيل لجنة وطنية موسعة لمواجهة خطة الضم.

- شاركت الشبكة بكلمة لها حول قرار الضم خلال اللقاء الوطني «موحدون في مواجهة قرار الضم وصفقة القرن» والذي نظمته لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية مع شخصيات وطنية وسياسية.

- الحق في التطعيم: تم عرض وضع الحالة الصحية خلال انتشار فيروس كوفيد19-، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني والتطرق للممارسات العنصرية في ظل الجائحة. تم تقديم مداخلات من أعضاء الشبكة: الإغاثة الطبية، مركز القدس للمساعدات القانونية، وشبكة مستشفيات القدس.

- ناقشت الشبكة العواقب الإنسانية المحتملة للضم خلال اجتماع مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا.

- شاركت الشبكة من خلال كلمة لها ألقاها مدير الشبكة في الاعتصام والوقفة التضامنية التي دعت إليها حركة طريق الفلاحين الفلسطينية واتحاد لجان العمل الزراعي ضد خطة الضم الصهيونية، وجّه من خلالها التحية لسكان الأغوار، وبعث برسالة تضامن في مواجهة المخطط الكولونيالي الذي يكرس الفصل العنصري، ومخططات الاحتلال الإسرائيلي بالانقضاض على مشروعنا الوطني، كما وطالبت القيادة السياسية بأن تترجم هذه الوحدة الشعبية في مواجهة انتهاكات الاحتلال إلى وحدة وطنية حقيقة من أجل إبطال مخطط الضم الصهيوني.

- قطف الزيتون: شاركت الشبكة من خلال المؤسسات الأعضاء والقطاع الزراعي في تقديم عرض للممولين، حول الانتهاكات والاعتداءات من قبل المستوطنين على المزارعين وأشجار الزيتون.

- شاركت الشبكة في لقاء مع سفراء وممثلي الاتحاد الأوروبي في قطاع غزة ودعا مدير الشبكة الاتحاد الأوروبي إلى ترجمة مواقفه الداعمة لفلسطين باتخاذ خطوات عملية تجاه رفع الحصار ودعم القطاعات الاجتماعية والإنسانية وخطة الاستثمار التي أقرتها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأهلية، حيث أكد ممثل الاتحاد الأوروبي السيد سفين كون فون بورغسدورف الى أن زيارتهم للاطلاع على مشاكل غزة وبحث تقديم الدعم، منوهاً بدعم الاتحاد الأوروبي للقضية الفلسطينية وسعيه الدؤوب لتحقيق الاستقلال الفلسطيني.

- شاركت الشبكة في اجتماع خلال الرابط التليفزيوني لممثلي المجتمع المدني مع السفير عمار حجازي، مساعد الوزير لقطاع المتعدد، وطاقم وزارة الخارجية الفلسطينية ناقش الاجتماع الحملة الصهيونية ضد المجتمع المدني الفلسطيني، والعمل الرسمي والأهلي لمواجهة خطة الضم الصهيونية، والعمل مع المحكمة الجنائية الدولية والرد الرسمي على استفسارات المحكمة، والدور الفلسطيني خلال اجتماع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المقرر عقده خلال شهر يونيو.

- استعرض أعضاء الهيئة التنسيقية التطورات المتعلقة بالاتفاق الثلاثي الإماراتي والأمريكي الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مؤكدين خطورة هذا الاتفاق وتم التأكيد على ضرورة تفعيل دور الشبكة على صعيد التواصل مع المنظمات الأهلية والحركات الشعبية العربية لمواجهة التطبيع.

- شاركت الشبكة في اجتماع مع عدد من ممثلي المنظمات الأهلية والحقوقية في قطاع غزة مع وفد الحكومة الفلسطينية القادم من رام الله، تناول الاجتماع الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، وتم اطلاع الوفد على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز صمود أبناء شعبنا في قطاع غزة والتحديات التي تواجه هذه المنظمات في تأدية واجبها، وفي مقدمتها حملة التحريض الإسرائيلية المتواصلة، كما تم التأكيد على ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني في أجندة السياسات والخطط الوطنية.

- شاركت الشبكة، وبدعوة من اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، في الوقفة الاحتجاجية أمام الممثلية الألمانية في رام الله وغزة، لمطالبة ألمانيا بصفتها الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي بالتحرّك والضغط على إسرائيل من أجل الإفراج الفوري عن المدافع الفلسطيني عن حقوق الإنسان والمنسّق العام اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة، محمود النواجعة، والمعتقل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على خلفية نشاطه السياسي والحقوقي.

- شاركت الشبكة في لقاء مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا لفريق العمل الإنساني ناقش العواقب الإنسانية للضم المحتمل، وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021

- نظمت الشبكة لقاءً حول تطورات الأوضاع في قطاع غزة تناول الجانب الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في قطاع غزة، وناقش الأوضاع السياسية على المستوى الوطني العام، والجرائم المستمرة من قبل دولة الاحتلال التي تنتهك مبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي، وأكد على ضرورة حماية الحقوق الوطنية.

- طالبت الشبكة بضرورة التركيز على مساءلة إسرائيل بصفتها دولة الاحتلال، ورفع الحصار غير القانوني والقيود المفروضة على قطاع غزة وذلك خلال مشاركتها في الاجتماعات الدورية مع مجموعة المناصرة AWG.

- التقت الشبكة بالعديد من البرلمانيين والمؤسسات الدولية خاصةً في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني جراء تداعيات الحصار المفروض على قطاع غزة، حيث جاءت الزيارات من أجل تعزيز التضامن مع شعبنا وتوثيق الروابط.

- المشاركة بكلمة في المؤتمر الذي نظمته وزارة التنمية الاجتماعية حول «تعزيز الشراكة الوطنية لقطاع العمل الاجتماعي» وتم التأكيد على مبدأ الشراكة والتشاركية في ظل الأوضاع التي نعيشها، وحالة الانقسام السياسي، الهجمة الشرسة من الاحتلال الإسرائيلي.

- اجتماع مجموعة المناصرة AWG حيث تم تحديد أولويات عمل المجموعة خلال فترة استمرار الجائحة مع التركيز على الأولويات التالية: -1مساءلة إسرائيل بصفتها دولة الاحتلال، 2. رفع الحصار غير القانوني والقيود المفروضة على قطاع غزة، 3. العمل على الإفراج عن الأسرى النساء والأطفال والاعتقالات الإدارية. 4. الصحة (المرضى المزمنون والحالات الحرجة في غزة) 5. هدم المنازل والإخلاء القسري.

- لقاء مع ممثل الاتحاد الأوروبي الجديد السيد Sven Kuehn Von Burgsdorff تم من خلاله التعارف، ومناقشة طبيعة عمل المنظمات الأهلية في قطاع غزة، ومناقشة آخر المستجدات السياسية.

- شاركت الشبكة في اللقاء الدوري مع مدير OCHA في قطاع غزة السيد نويل ديسرو تناول اللقاء التطورات المتعلقة في ظل أزمة كورونا، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسبل تعزيز منظمات المجتمع المدني.

- شاركت الشبكة في لقاء مع النائب السياسي للقنصل البريطاني، ناقش اللقاء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، وأزمة البطالة والفقر الناتجة عن الحصار الإسرائيلي ودور منظمات المجتمع المدني في التخفيف من هذه الأزمات.

- لقاء زووم مع جيمس هينن مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في فلسطين تناول اللقاء العلاقة بين الشبكة ومكتب المفوض السامي وتطويرها وخاصة عام 2021، وعمل مؤسسات المجتمع المدني خلال الوضع الحالي.

- لقاء مع وفد من الاتحاد الأوروبي يضم نائب رئيس الوفد السيدة ماريا فيلاسكو، والسيدة إنغريد بوهلين (مسؤولة سياسية)، والسيدة ثيا نيلسن (مسؤولة سياسية)، والسيد. نونو موريرا (ضابط أمن إقليمي). تم من خلال اللقاء مناقشة الوضع العام في قطاع غزة خاصة بعد تفشي فيروس كورونا.

- شاركت الشبكة وبدعوة من مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جلسة نقاش حول المساءلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في غزة والتي ركزت على سوء المعاملة والاعتقال التعسفي والاحتجاز. حيث كان الهدف إفساح المجال للمجتمع المدني بالإضافة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لمناقشة الوضع الداخلي لحقوق الإنسان، والعقبات التي تحول دون المساءلة، وخيارات التغلب على هذه العقبات، والأفكار لتعزيز المناصرة والضغط.

- شاركت الشبكة مع عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في لقاء بممثلي دول الاتحاد الأوروبي خلال زيارتهم التضامنية الى قطاع غزة والتي تأتي في ظل تدهور غير مسبوق في الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وتم التأكيد على ضرورة ترجمة الاتحاد الأوروبي لمواقفه الى خطوات عملية، وبخاصة أن يمارس ضغطا جديا لرفع الحصار عن قطاع غزة كما تم المطالبة بزيادة الدعم للقطاع الصحي الضعيف والمرهق في ظل انتشار جائحة كورونا وتم التطرق خلال الاجتماع إلى أوضاع منظمات المجتمع المدني في ظل العجز المالي الكبير الذي تعانيه في وقت تزداد الاحتياجات الإنسانية، والقيود المتزايدة على عملها.

- زار الشبكة السيد أندريه مدير أوتشا في الأراضي الفلسطينية تم من خلال الزيارة بحث سبل التنسيق في إطار العمل الإنساني، كما تم بحث الإشكاليات والتحديات التي تواجه العمل الفلسطيني في ظل الانقسام السياسي.

زيارات ميدانية

- زيارة الى مقرات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين لمخيم شعفاط، للاطلاع على التحديات التي تمر بها الوكالة، بما في ذلك انتهاكات الاحتلال، وتبعات قطع التمويل، كما تم توضيح مخططات الضم الاسرائيلية، والهجمة التي تواجه الوكالة واللاجئين الفلسطينيين.

- شاركت الشبكة في تنظيم زيارة الى منطقة "H2" في الخليل، للاطلاع على تحديات المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون هنالك، وأهمها المضايقات والاعتداءات من قبل المستوطنين. كان للشبكة مداخلة لتوضيح تحديات على عمل المؤسسات في المنطقة، وتم تقديم التوصيات للممولين.

- زيارة ميدانية لمنطقة الأغوار، للاطلاع على أثر مخططات الضم الاسرائيلية، وأثر المخطط على السكان والمزارعين في منطقة الاغوار.

- تنظيم جولة ميدانية إلى الأراضي الزراعية الفلسطينية التي تأثرت بفتح الاحتلال الإسرائيلي (مرتين خلال أسبوع)، لسدود تجميع مياه الأمطار، الواقعة قرب الحدود الشرقية للقطاع، بمشاركة ممثلين عن منظمات أهلية ودولية وخبراء وإعلاميين وممثلين عن الزراعة للاطلاع على الأضرار التي لحقت بالمنطقة.

حملة مناصرة حول الحق في التطعيم

عملت شبكة المنظمات الأهلية على حملة مناصرة للحصول على تطعيم كوفيد-19، وتحميل دولة الاحتلال مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني. بالإضافة، تم العمل على العديد من الفعاليات مثل مساءلة الحكومة الفلسطينية لتوزيع التطعيم بشكل عادل ودون تمييز. بالإضافة الى دعم العديد من المبادرات والحملات المحلية والدولية.

حملة مشتركة لوضع خريطة فلسطين على خرائط جوجل

أطلقت الشبكة حملة ضغط ومناصرة بالشراكة مع مؤسسات حقوقية محلية لوضع فلسطين على خرائط جوجل. تم إطلاق الوسم (#GoogleMapsPalestine) في 2020/7/22، حيث قامت الشبكة بصياغة رسائل المناصرة، وتوزيع المنشورات على منصات التواصل الاجتماعي مع المؤسسات المحلية والدولية، حيث تم تقديم عريضة ورسالة تلقائية إلى المدير التنفيذي لشركة جوجل، للضغط على الشركة لإضافة فلسطين على خرائط جوجل.

رفع الحصار عن غزة

أعدت الشبكة حملة مناصرة الكترونية ونشرت على منصات التواصل الاجتماعي تويتر، فيسبوك وغيرها، تحت شعارات وأوسم عن قضايا غزة مثل#Gaza2020(LiftTheClosureOnGaza) (#) ، التي تسلط الضوء على الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحصار، وانتشار فيروس كورونا. أعدت ونشرت دعوة لإنهاء الحصار المفروض على غزة واتخاذ إجراءات فورية لإنقاذ الأرواح وسط تفشي فيروس كورونا المستجد.

دراسة حول دور «محامون بريطانيون من أجل إسرائيل"

اعدت الشبكة دراسة توضح دور منظمة «محامون بريطانيون من أجل إسرائيل» في دعم سياسات حكومة الاحتلال، وأثر ذلك على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

الهدف الاستراتيجي الثالث

التأثير والانخراط في التشريعات والسياسات والخطط الوطنية التنموية لضمان الحقوق الاقتصادية والثقافية وتحقيق العدالة الاجتماعية"

يعنى الهدف الإستراتيجي الثالث بالتأثير على عمليات صنع السياسات الوطنية وتشكيلها، أي زيادة جهود التنسيق والتشبيك بين مكونات المجتمع المدني بهدف التأثير على صانعي القرار. تندرج الأهداف الفرعية التالية تحت الهدف الإستراتيجي الثالث، والتي بدورها تساهم في تحقيقه، وهي:

- تعزيز دور الشبكة في تأثيرها على السياسات الوطنية.
- تعزيز التمثيل وتطوير التنسيق القطاعي أمام المستوى الرسمي والدولي.
- زيادة وتوسيع التنسيق والتشبيك مع كافة مكونات المجتمع المدني.
- التأثير الإيجابي سياسات الممولين الدوليين والمؤسسات ذات الصلة بالتمويل.

تنبع أهمية الهدف الإستراتيجي الثالث من ارتباطه بدور الشبكة المتمثل في التأثير الإيجابي على بيئة المجتمع المدني، حيث تسعى الشبكة للتأثير على السياسات العامة على مختلف المستويات: المحلية،

الإقليمية، والدولية، من خلال الانخراط في الحوار والمداولات مع قطاعات المجتمع المختلفة مثل الحكومة، المؤسسات الأعضاء، والمجتمع المدني. بالإضافة، تقوم الشبكة بجهود الحشد والتعبئة لمناصرة قضايا المؤسسات الأهلية، وتعزيز الصمود في وجه الاحتلال.

يمكن تلخيص الأنشطة تحت الهدف الإستراتيجي الثالث كالتالي:

- المساهمة في استعادة الوحدة الوطنية
- التنسيق والتشبيك القطاعي.
- المنح القاعدية للمؤسسات الأعضاء.
- المناصرة الدولية للقضايا المحلية.

المساهمة في استعادة الوحدة الوطنية

في إطار جهود شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية المستمرة في تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المصالحة والوحدة الفلسطينية، والضغط لتحقيق الديموقراطية وإنهاء الانقسام السياسي وإعادة الوحدة الوطنية؛ وتأكيداً منها على أهمية بلورة رؤية متكاملة حول الانتخابات وسبل إجرائها في إطار التوافق الوطني، نفذت الشبكة الأنشطة التالية، والتي تناولت فيها قضية إجراء الانتخابات العامة بشقيها الرئاسي والتشريعي لما لها من أهمية كبيرة في الحوار الوطني وتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام:

- نظمت الشبكة جلسة حوارية عبر تطبيق مايكروسوفت تيم بعنوان "الانتخابات فرصة لإحياء الديمقراطية وتحقيق المصالحة" طالبت الجلسة بتوحيد التشريعات وتهيئة الأجواء لإنجاح الانتخابات العامة المقبلة.
- أصدرت الشبكة بيان بعنوان «الانتخابات استحقاق تأخر 14 عاماً»
- أطلقت شبكة المنظمات الأهلية ومؤسسات أهلية فلسطينية نداء ومبادرة طالبت فيهما القيادة الفلسطينية المجتمعة بضرورة إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة الرئاسية والتشريعية «بأقرب فرصة»، وذلك بعد توقف تلك الانتخابات منذ أكثر من 15 عاماً.
- وشاركت الشبكة في عدة اجتماعات مع مؤسسات حقوق الإنسان وشخصيات مستقلة أكدت من خلالها على ضرورة إجراء الانتخابات العامة وضرورة ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني الذي يبدأ من إجراء الانتخابات التشريعية والرئيسية باعتبارها مدخلاً مهماً لاستعادة وحدة النظام السياسي.
- شارك مدير الشبكة في جلسة حول الانتخابات نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول الانتخابات في مدينة رام الله، طالبت بضرورة الإسراع في تنفيذ الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة.

أ. التنسيق والتشبيك القطاعي

بناءً على تعزيز العلاقة على مستوى القطاعات والمؤسسات الأعضاء، عملت جميع القطاعات في الشبكة ضمن منظومة حقوق الانسان، حيث أن الانشطة ومخرجات القطاعات تضمنت النهج القائم على احترام وتعزيز مواثيق حقوق الإنسان العالمية.

• قطاع الصحة

تم اطلاق المنصة الالكترونية «مركز مصادر منظمات المجتمع المدني» وحملات التوعية، النشرات، والارشادات المتعلقة بجائحة كورونا، والعمل على الانخراط، والمشاركة في اللجان الوطنية المناطقية، والقيام بجولات ميدانية لتوزيع المعقمات والنشرات. إضافة لبث العديد من النصائح، والتعليمات الصادرة عن وزارة الصحة، ولجنة الطوارئ العليا لاتباع اجراءات الحماية والوقاية.

أضاف وساهم القطاع الصحي للشبكة في الجهد العام لمواجهة الفيروس، حيث نظمت حملات التوعية والإرشاد، ووزعت النشرات والملصقات على البيوت في القرى، المدن، والمخيمات. قدمت العديد من مراكز المؤسسات الصحية لإيواء المصابين ومعالجة المرضى، بما في ذلك في القدس المحتلة. نظمت أيضاً زيارات ميدانية للمزارعين في القرى والأرياف، والمناطق المهمشة خلف جدار الفصل العنصري، وللتجمعات البدوية، وذلك لتزويدها بالاحتياجات الأساسية، الأدوية والمستلزمات الطبية لمواجهة الفيروس. بالإضافة لما سبق، تم تنظيم حملات إعلامية متلفزة، إذاعية، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي للتواصل مع الجمهور، وانخرطت معظم المؤسسات الممثلة لقطاعات الشبكة في لجان الطوارئ التي تشكلت، وقدمت ملاحظاتها حول عمل لجان الطوارئ، وطريقة إدارة الأزمة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

بناءً على خطة القطاع التي تمت صياغتها في عام 2019، سار قطاع الصحة وفقاً لخطته الاستراتيجية التي تركز على رصد وتحليل فجوات التغطية الصحية للفئات الضعيفة، وتحديات وصول المواطنين إلى الخدمات والسلع والمرافق الصحية على وجه الخصوص، بما في ذلك الثغرات وأوجه القصور التي تحد من الاستخدام العادل للتأمين الصحي، والانتهاكات والاعتداءات على المرضى والعاملين في المؤسسات الصحية، وضعف المعايير التي تنظم المساءلة والرقابة في قطاع الصحة. متابعة للخطة، عقد قطاع الصحة 14 اجتماعاً في عام 2020، حيث تمت مناقشة الخطة القطاعية، وإجراء تغييرات تتناسب مع حالة الطوارئ في فلسطين خلال كوفيد19-.

عمل القطاع الصحي على ما يلي:

- خطة عمل طوارئ تتماشى وتستجيب مع حالة الطوارئ: انتشار فيروس كوفيد19-.
- عقد سلسلة لقاءات لمناقشة تداعيات حالة الطوارئ وتأثيرها على فئات الأشخاص ذوي الإعاقة والمرضى المزمنين والنساء وكبار السن.
- اتخذ قطاع الصحة مبادرة بعد إعلان حالة الطوارئ في البلاد لمواجهة فيروس كورونا.
- أعد القطاع دراسة تحليلية حول انعكاس مواجهة وباء كوفيد 19 على الرعاية الصحية الأولية.
- إجراء تدريب مع منظمة الصحة العالمية على رصد وتوثيق فجوات وانتهاكات الحق في الصحة.
- انتاج فيلم قصير حول السياسات والإجراءات الرسمية الصحية مع ذوي الأمراض المزمنة خلال فترة الوباء.

عمل القطاع الصحي في قطاع غزة

عمل القطاع في ظل الأزمات التي يواجها القطاع الصحي في قطاع غزة، وبالأخص قضية انتشار فيروس كورونا، وتمثلت أنشطة القطاع في:

- عقد اجتماع للبحث في الجهود المبذولة لمواجهة فيروس كورونا، أكد على ضرورة تنسيق الجهود بين مختلف مقدمي الخدمات الصحية من اجل منع انتشار فيروس كورونا، والتعامل مع تداعياته على الأوضاع الصحية بمختلف مستوياتها، واستعرضت المنظمات الأهلية الصحية الخطط والإجراءات المتبعة داخل المنظمات، وكذلك في التعامل مع الاحتياجات الصحية وتقديم الخدمة الصحية الشاملة، وشددت على أهمية تكثيف حملات التوعية.

- تنفيذ موجة بث مشتركة وموحدة بين الإذاعات حول دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة جائحة كوفيد19-

- عقد اجتماع للبحث في الجهود المبذولة لمواجهة فيروس كورونا، حيث استعرضت المنظمات الأهلية الصحية الخطط والإجراءات المتبعة داخل المنظمات وكذلك في التعامل مع الاحتياجات الصحية وتقديم الخدمة الصحية الشاملة.

- عقد اجتماع قطاعي الصحي غزة ورام الله من خلال تقنية الزووم، للاطلاع على عمل المؤسسات الصحية الأهلية في قطاع غزة والضفة الغربية لمواجهة فيروس كوفيد 19، ومناقشة سبل التعاون والتنسيق مع وزارة الصحة.

- شارك القطاع الصحي عبر تقنية زوم مع القطاع الصحي في رام الله في ورشة تدريبية للعاملين والعاملات في القطاع الطبي والصحي الأهلي، بهدف: تطوير المهارات في رصد وتوثيق فجوات وانتهاكات الحق في الصحة، بمشاركة منظمة الصحة العالمية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

- عقد اجتماع لمتابعة الوثيقة الإستراتيجية للقطاع الصحي التي تم تنفيذها من بداية العام الحالي، ووضع بعض التحديثات عليها.

- شارك منسق القطاع الصحي في اجتماع عقدته وزارة الصحة واللجنة التنسيقية الصحية، تم مناقشة ضرورة وضع خطة للفترة القادمة آخذين بعين الاعتبار توزيع المناطق الى حمراء وبرتقالي وخضراء من ناحية انتشار الوباء. تم الاتفاق أن تكون خطة العمل في المناطق وفقاً للتالي: المناطق الحمراء: نفس الخطة الحالية (إغلاق المراكز الصحية والحفاظ على عمل المستشفيات الأهلية والفرق الطبية المتنقلة مع إضافة خدمة التطعيم). المناطق البرتقالي: السماح للمستشفيات الأهلية بفتح العيادات الخارجية وفتح مراكز الرعاية الصحية الأولية الكبيرة ومراكز الوكالة والمراكز في المناطق النائية مثل القرية البدوية والشوكة والفخاري. المناطق الخضراء: يكون العمل مثلما كان قبل الإعلان عن أول حالة كورونا في المجتمع، مع التأكيد على ضرورة التقيد بإجراءات الوقاية والسلامة التي كان معمول بها سابقا، تم الاتفاق في نهاية الاجتماع أن تعد وزارة الصحة مسودة للخطة وتوزيعها لوضع الملاحظات قبل اعتمادها.

- تنظيم اجتماع طارئ بالشراكة مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لبحث آليات التحرك للضغط على وزارة الصحة الفلسطينية لتحمل مسئولياتها عن توفير الأدوية وحماية مرضى التلاسيميا من تعرض حالاتهم الصحية للخطر، وتم تقديم ورقة حقائق حول الموضوع.

قطاع تأهيل ذوي الإعاقة

عقد قطاع التأهيل 11 اجتماع تم من خلالها وضع خطة عمل للقطاع للعام 2020، وتنسيق التوجهات والأولويات للمرحلة القادمة، وتمثلت أنشطة قطاع التأهيل في:

- مناقشة خطة الطوارئ العامة التي تم تطويرها في الجمعية الوطنية لتأهيل ذوي الإعاقة، وجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية (برنامج التأهيل المجتمعي)، وأنشطة الطوارئ الخاصة بالقطاع في المرحلة الثانية والثالثة من وضع الطوارئ.
- استعراض ورقة بعنوان "مخاطر جائحة كورونا على الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظات غزة" طالبت من خلالها بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول للمرافق والخدمات والحصول على المعلومات بسهولة ويسر قام بإعدادها الدكتور بسام أبو حشيش.

- تنظيم ورشة عمل عبر تقنية الزووم حول الأشخاص ذوي الإعاقة... والإعلام»، قدم بها ثلاثة أوراق عمل وهي: «نحو رؤية وطنية لإعلام يراعي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، و» دور الإعلام في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» و»نظرة الي واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة أرقام واحتياجات». تحدثت الأوراق عن النقص الكبير في تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.
- عقد اجتماع مع وكيل وزارة التنمية الاجتماعية د. غازي حمد، حيث سلم قطاع التأهيل خطة الطوارئ الخاصة بجائحة كوفيد19-، وناقش العديد من القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتم الاتفاق على تفعيل تطبيق بطاقة المعاق، وتشكيل لجنة ممثلة لقطاع التأهيل لدراسة ومناقشة خطة طوارئ موحدة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم الاتفاق على عقد اجتماعات دورية لقطاع التأهيل، لبحث ودراسة كافة المستجدات في إطار توفير أفضل الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تنظيم جلسة حوارية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، لتنسيق الجهود والخطط في مواجهة جائحة كوفيد 19، فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة. أكدت الشبكة على ضرورة تضمين قضايا واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة لخطة الطوارئ الحكومية الخاصة بالجائحة، وألا يستثنى الأشخاص ذوي الإعاقة من الخطة بما يضمن تجهيز أماكن الحجر لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، وتامين احتياجاتهم من السماعات، الأدوات المساعدة، والمعينات الطبية خلال فترة الطوارئ.

- عقد اجتماع استضاف أ. فتحي صباح المستشار الإعلامي لمركز تطوير الإعلام بجامعة بيرزيت، تحدث عن الدورات المختلفة في تحرير الخبر الصحفي، وأكد أنه من خلال التدريب الذي سيتم تنفيذه للمؤسسات يمكنهم القيام بحملة مناصرة وضغط يكون لها أثر كبير على الأشخاص ذوي الإعاقة.

- عقد اجتماع عبر تقنية Microsoft Teams، ناقش مقترحات لفترة ما بعد الحظر حيث من المتوقع أن يصبح هناك تعايش مع الفيروس، ولذلك يجب التفكير في العمل على حماية وتدريب طواقم العاملين للوقاية، حيث أن حرية الحركة محدودة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، كما تطرق إلى ضرورة توفير الطرود الغذائية والطبية لهؤلاء الأشخاص، وتوفير المعقمات الطبية والكمامات، وخاصة مع دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المدارس، وتوفير المعقمات والكمامات لهؤلاء الطلاب.

- عقد اجتماع مع وزارة التنمية الاجتماعية تناول سبل تفعيل بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة والخطوات المطلوبة لتفعيلها، وأكدت وزارة التنمية الاجتماعية أنها تقوم بخطوات إيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

- عقد اجتماع ناقش نظام المعلومات، ومؤتمر وزارة التنمية الاجتماعية، ووضع خطة عمل القطاع للعام 2020.

- تنظيم ورشة عمل مع مجموعة عمل ذوي الإعاقة في غزة، حول أهمية تقديم تقارير الظل إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تنظيم جلسة حوارية بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، طالب من خلالها الأشخاص ذوي الإعاقة ومسؤولون وناشطون في منظمات أهلية بإصدار بطاقة الشخص المعوق، وفقا للقانون، وتفعيلها وتقديم الخدمات الضرورية كحق لهم كفلته القوانين الفلسطينية.

- شاركت الشبكة عبر مقطع فيديو أعده مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان رسالة في اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي أكد فيه مدير الشبكة على ضرورة إعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- كما قام قطاع التأهيل بإنتاج فيلم بعنوان: «إعادة البناء ما بعد كورونا»، والذي سلط الضوء على معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء ذوات الإعاقة في ظل جائحة كوفيد19-. تم توجيه رسالة للجهات الرسمية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إصدار بطاقة المعاق، والتي توفر لهم حزمة من الخدمات المجانية.

قطاع الحماية الاجتماعية

ساهم قطاع الحماية الاجتماعية والذي تم تأسسيه في عام 2020 في توسيع نطاق الحوار حول سياسات الحماية الاجتماعية في ظل تفاقم الأزمة الصحية كوفيد 19-، من خلال عقد سلسلة لقاءات حوارية بالشراكة مع مركز خليل السكاكيني، استهدفت رفع الوعي العام حول مفاهيم الحماية الاجتماعية.

تناولت الاجتماعات ما يلي:

- مفهوم الحماية الاجتماعية الشاملة كحق أساسي لجميع أفراد المجتمع، الذي أصبح توفره أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، من أجل تعزيز قدرة الفلسطينيين على الصمود والقدرة على مواجهة الاحتلال ومخططاته.
- "قانون العمل بين الممارسة وإصلاح التطبيق: تناولت هذه الجلسة المواقف المختلفة فيما يتعلق بتطبيق قانون العمل، وانعكاساته على مستقبل علاقات العمل بين أصحاب العمل، العمال، والمجتمع بشكل عام، ومسؤوليات الأطراف من حيث احترام وتطبيق القانون.
- تحليل البيئة من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة، من حيث الفئات وأولوياتها.
- تنفيذ ورشات عمل تدريبية متقدمة حول مفاهيم الحماية الاجتماعية للمؤسسات. بناءً على ذلك، تم إعداد دليل تدريبي حول مفاهيم الحماية الاجتماعية.
- جلسات مساءلة لوزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية، حول مكان الحماية الاجتماعية في خططهم وبرامجهم.
- مؤتمر لعرض أوراق العمل التي تم تطويرها، والأوراق التي تم إنتاجها من المبادرات.
- صندوق العاملين.

خلال تنفيذ الأنشطة المختلفة، برزت واتضحت أهمية تقاطع قطاع الحماية الاجتماعية مع باقي الحملات القطاعية، على النحو التالي:

- حملة دعم حركة الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تعد إحدى فئات الحماية الاجتماعية. شاركت مؤسسات قطاع الحماية الاجتماعية في جميع الاجتماعات التي عقدت بالشراكة مع القطاع الصحي، ومؤسسات حقوق الإنسان. كما شارك القطاع في الترتيب والمشاركة بكافة الأنشطة المتعلقة بالحملة مثل: الاعتصامات الأسبوعية، التجمعات، وحضور اللقاءات مع ممثلي الحكومة.
- تقاطع الحماية الاجتماعية مع قطاع الثقافة من خلال وضع خطة عمل وتحديد أولويات قطاع الثقافة في فلسطين، بالتركيز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في القطاع الثقافي. كان الهدف هو خلق وعي عام بين الجهات الفاعلة والعاملين في القطاع الثقافي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك العمل النقابي والحماية الاجتماعية. لذلك تم عقد العديد من اللقاءات والحوارات مع أعضاء القطاع الثقافي حول مفاهيم الحماية الاجتماعية، وأهمية توفير الحماية للعاملين في القطاع الثقافي.

القطاع الزراعي

استمر القطاع الزراعي في عام 2020 في وضع خطته الإستراتيجية القطاعية، والتي على أساسها وضعت الأهداف الرئيسية، وهي:

- رفع مستوى أداء المؤسسات الزراعية الفلسطينية في مجالات المناصرة.
- العمل على العدالة وسياسات التنمية للقطاع الزراعي والبيئي في فلسطين.

- تطبيق الوسائل الإلكترونية التي تمكن تحالف المؤسسات الزراعية غير الحكومية من نشر رسائله، وأنشطته ومواقفه تجاه مواضيع حساسة تتعلق بممارسات الاحتلال، وأداء السلطة الفلسطينية في مجال الزراعة والبيئة والتغير المناخي.

كانت أنشطة القطاع الزراعي عام 2020 العمل على زراعة الحدائق المنزلية، تنفيذ مشروع الحدائق النباتية في محافظة بيت لحم، لمساعدة الأسر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا في المحافظة بالشراكة مع وزارة الزراعة.

ورقة سياسات زراعية

خلال عام 2020 أعد القطاع الزراعي ورقة سياساتية وطنية تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة. عقدت الشبكة عدة ورشات عمل واجتماعات مع ممثلي المؤسسات الأهلية، وممثلي الحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة لذلك، تم عرض النتائج والتوصيات للورقة لوزارة الزراعة.

عمل قطاع الزراعة في غزة:

عقد القطاع الزراعي 8 اجتماعات تم من خلالها مناقشة أولويات القطاع الزراعي والتحديات التي يواجهها في قطاع غزة، بالإضافة إلى الخطة الاستراتيجية التي أعدتها الشبكة للقطاع الزراعي، كما تم تنفيذ الأنشطة التالية:

- اجتماعين للقطاع تم خلال الاجتماعين استضافة كلا من سامي خضر مدير مركز العمل التنموي -معآ ومنجد أبو جيش مدير جمعية التنمية الزراعية، وتم التعريف بائتلاف المؤسسات الأهلية الزراعية الفلسطينية الموجود في الضفة الغربية وهو مكون من سبع مؤسسات أهلية هي (اتحاد لجان العمل الزراعي، الهيدرولوجيين، مركز أبحاث الأراضي، مركز معا التنموي، الإغاثة الزراعية، ومعهد الأبحاث أريج).
- تقديم مؤسسات القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية ومن خلال لجنة الطوارئ التي شكلتها الشبكة أكثر من خمسة طن من الخضروات الطازجة وكميات من عبوات مياه صحية للشرب، ومئات من الأطقم الصحية للنساء، بالإضافة إلى الورود التي وزعت من خلال وزارة التنمية الاجتماعية إلى المستضافين في مراكز الحجر الصحي في قطاع غزة.
- تنظيم جولة ميدانية إلى الأراضي الزراعية الفلسطينية التي تأثرت بفتح الاحتلال الإسرائيلي (مرتين خلال أسبوع)، لسدود تجميع مياه الأمطار، الواقعة قرب الحدود الشرقية للقطاع، بمشاركة ممثلين عن منظمات أهلية ودولية وخبراء وإعلاميين وممثلين عن الزراعة للاطلاع على الأضرار التي لحقت بالمنطقة.
- مناقشة أضرار المنخفض الجوي على الأراضي الزراعية، وفتح سدود مياه الأمطار من قبل الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الزراعية الحدودية.
- تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لتسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للمزارعين وأراضهم ورش السموم على المحاصيل الزراعية والمطالبة بتوفير الحماية لهم.
- توجيه مناشدة للدكتور محمد اشتيه رئيس الوزراء، ووزير الزراعة حول معاناة المزارعين والصيادين وخسائرهم في قطاع غزة نتيجة المنخفضات الجوية المتلاحقة والمتكررة، وإغراق الأراضي الزراعية بالمياه الفاضة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- تنظيم اجتماع ناقش التحديات التي تواجه المزارعين والقطاع الزراعي بشكل عام، وتم متابعة الوثيقة الاستراتيجية لقطاع الزراعة والاتفاق على نشاطات القطاع الزراعي بالشبكة للنصف الثاني من العام 2020.

1. إصدار ورقة حقائق بعنوان «فتح السدود - أضرار لمئات الدونمات الزراعية وخسائر للقطاع الزراعي والمزارعين"

- قشة وضع الأمن الغذائي في ظل حالة الطوارئ التي تم إعلانها من قبل الحكومة الفلسطينية.

- عقد اجتماع عبر تقنية الزووم استضاف السيد أنس مسلم (منسق المجموعة العنقودية للقطاع الزراعي) لمناقشة وضع الأمن الغذائي في ظل استمرار حالة الطوارئ التي تم إعلانها من قبل الحكومة الفلسطينية
- إصدار بيان عن القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية يحذر من مخاطر مخطط الضم الاحتلالي لأجزاء من أراضي الضفة الغربية ويدعو إلى تعزيز صمود المزارعين على أرضهم.
- عقداجتماع عبرالانترنت MicrosoftTeams لمناقشة خطةالاستجابةالإنسانية HRP، والمشاكل التي يواجهها مربي الدجاج، خاصة أسعار الدجاج اللاحم والبيض. حضر الاجتماع ممثل عن نقابة مربي الدواجن والإنتاج الحيواني استعراض مشكلة انخفاض الأسعار، وأسبابها، وتأثيراتها على المزارعين فيما لو استمرت دون تدخل، مما يعرض مربي الدواجن لخسائر فادحة وربما يضطرهم للتوقف عن عملية الإنتاج، الأمر الذي سيعود بالخسارة على المزارعين وعلى تراجع الإنتاج المحلي.
- عقد اجتماع عبر الانترنت Microsoft Teams تم مناقشة التحديات التي تواجهها منظمات القطاع الزراعي في فترة الحظر وما بعد الحظر والدور المنوط بها، وتحديات توفير الأمن الغذائي في ظل التزام الناس بالإجراءات الاحترازية، التنسيق مع وزارة الزراعة والعمل على إيصال صوت المزارعين والفئات العاملة في القطاع الزراعي إلى صانعي القرار.
- عقد ندوة الكترونية بالشراكة مع اتحاد لجان العمل الزراعي، حول أهمية البذور البلدية في فلسطين، شارك فيها مجموعة من المختصين ومسؤولين ومشرفين على بنك البذور البلدية التابع للعمل الزراعي حيث تم تسليط الضوء على أهمية البذور البلدية كموروث يجب الحفاظ عليه وضرورة حث المزارعين الفلسطينيين على العودة لزراعة البذور البلدية الأصيلة التي تتميز بتكيفها مع مناخ فلسطين ولكونها زراعة بعلية لا تحتاج ري.
- تكليف الزميل محمد البكري بصفته منسقاً للقطاع الزراعي بعضوية اللجنة الاستشارية لمشروع تعزيز صمود سكان قطاع غزة الممول من وزارة التعاون الاقتصادي الألمانية.

قطاع التعليم

نفذ قطاع التعليم خطته القطاعية خلال عام 2020. عقدت 9 اجتماعات لمؤسسات القطاع، تضمنت نقاشات حول واقع التعليم في ظل أزمة كوفيد 19، الأولويات وتغيراتها، واحتياجات قطاع التعليم في المؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية. عملت القطاع على حملة عنيت بتمويل التعليم محلياً في فلسطين.

الأنشطة الرئيسية:

- تطوير قاعدة بيانات عن المؤسسات التعليمية والخبراء العاملين في قطاع التعليم وطباعتها.
- تدريب المؤسسات على البحث في التعليم لمدة يومين.
- وضع دراسة حول أولويات المؤسسات العاملة في قطاع التعليم بظل انتشار كوفيد 19-.
- تخطيط حملة مناصرة لتمويل التعليم محلياً في فلسطين، بأسلوب تشاركي مع المؤسسات العاملة في القطاع .
- تم تطوير بيان تنسيق قطاع التعليم الفلسطيني وتعميمه على مختلف المؤسسات المدنية والإعلامية بعنوان: «الضم انتهاك صارخ لجميع القواعد وتهديد للحق في التعليم".

وعمل قطاع التعليم في قطاع غزة على

عقد قطاع التعليم 6 اجتماعات ناقش دور قطاع التعليم في حالة الطوارئ، وناقش الأزمات التي يواجهها قطاع التعليم في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا، وتم تنفيذ الأنشطة التالية من خلال قطاع التعليم:

- المشاركة في إدارة جلسة لمؤتمر «الحق في التعليم في قطاع غزة» صور الانتهاكات وضمان الحماية في ظل الحصار والذي نظمه مركز ابداع المعلم والائتلاف التربوي ومركز د. حيدر عبد الشافي للثقافة والتنمية.
- عقد اجتماع مشترك لقطاع التعليم في غزة ورام الله عبر الفيديو كونفرنس، ناقش وضع المسيرة التعليمية في ظل حالة الطوارئ التي تم إعلانها من قبل الحكومة الفلسطينية
- عقد اجتماع لقطاع التعليم ناقش دور قطاع التعليم في ظل حالة الطوارئ، والمشاركة بين مؤسسات القطاع للأنشطة والفعاليات في ظل الظروف الحالية وآلية نشرها.
- عقد اجتماع قطاع التعليم، ناقش كيفية استقبال العام الدراسي الجديد في ظل التحديات التي أفرزت بعد فايروس كورونا (كوفيد 19)، وتم إصدار بيان بضرورة الإعلان بشكل مبكر وواضح عن خطة العودة إلى المدارس بما يشمل الموعد والطريقة التي ستتم من خلالها العملية التعليمية في الفترة القادمة في ظل طرح أكثر من سيناريو للعودة بين التعليم الوجاهي والإلكتروني وتقليص عدد الطلاب في الفصول، وضرورة أن يأتي الإعلان في ظل حالة من التوافق الوطني في محافظات الوطن خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة،
- تم إصدار بيان حول قضية العودة إلى المدارس في قطاع غزة، في ظل عدم وضوح وتضارب المعلومات حول موعد وشكل العودة إلى المدارس في ظل جائحة كورونا. عدا عن وجود قضايا عالقة متعلقة بإيقاف مجموعة من عقود معلمي مدارس التربية من الخاصة، مما يؤثر على حق الطلاب ذوي الإعاقة بالحصول على الحق في التعليم.
- عقد اجتماع قطاعي التعليم في غزة ورام الله عبر الفيديو كونفرنس، لمناقشة وضع المسيرة التعليمية في ظل إعلان حالة الطوارئ لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا وأثر هذا الإعلان على انتظام الدراسة والتحديات التي تواجه المسيرة التعليمية ودور المنظمات الأهلية في ظل هذه الظروف، وأكد القطاع على ضرورة توحيد القرار فيما يخص انتظام العملية التعليمية من عدمه في كافة محافظات الوطن ومراعاة سلامة وصحة الطلبة وضمان توفير بيئة تعليمية آمنة، كما أكدوا على ضرورة تحقيق الشراكة بين المؤسسات العاملة في مجال التعليم مع وزارة التربية والتعليم وتنسيق الجهود بما يعزز من قدرة الجميع في وضع خطة عمل شاملة للتعامل مع الأوضاع الراهنة، خاصة توعية وتثقيف الأطفال بمخاطر وسبل الوقاية من الفيروس وإيجاد سبل لتقديم خدمات الدعم النفسي للطلاب لتدارك ومنع حالات الهلع والخوف لديهم.

القطاع الثقافي

عمل القطاع الثقافي خلال عام 2020 على وضع خطة قطاعية، والتي تحصر أولويات قطاع الثقافة في فلسطين. كان الهدف من الخطة الاستراتيجية الثقافية هو خلق وعي عام بين الجهات الفاعلة في القطاع الثقافي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتعريف العاملين في القطاع الثقافي بنظام الحماية الاجتماعية، من أجل المساهمة في إنتاج رؤية مشتركة، والمطالبة بحماية الجهات الفاعلة في القطاع الثقافي. كانت أهم الأنشطة كالآتي:

- إطلاق دعوة عامة لإعداد أوراق بحثية حول مفهوم نظام الحماية الاجتماعية داخل القطاع الثقافي، تتمحور حول تحديد احتياجات الحماية الاجتماعية ذات الأولوية في القطاع الثقافي الرسمي بشكل عام، والقطاع الأهلي بشكل خاص.
- تنفيذ سلسلة من اللقاءات العامة التي تشمل محاضرات ، ندوات ، حوارات حول قضايا الحماية الاجتماعية على عدة مستويات متوسطة مع الفاعلين والعاملين في القطاع الثقافي.

قطاع الشباب والمرأة

عمل قطاع الشباب في الشبكة على عقد سلسلة من ورش العمل والحوارات مع أعضاء القطاع والمؤسسات الشبابية، حيث هدفت جميع اللقاءات للخروج بتوصيات، وتشخيص لواقع الشباب من منظور الشباب، ووضع آليات للوصول إلى واقع أفضل. تم العمل على صياغة النتائج في شكل استراتيجية شبابية قادرة على إنتاج آليات لمؤسسات المجتمع المدني للعمل عليها، وتقديم توصيات للحكومة الفلسطينية بشأن السياسات العامة التي ستتم مراجعتها.

الأنشطة الرئيسية

- دراسة بحثية عن واقع السياسات الشبابية والشبابية عبر القطاعات .
- التركيز على ورش عمل مع مجموعات شبابية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

تم العمل في لجنة المرأة على مشروع يهدف لإعداد دليل خدمات الحماية الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الحكومية، يتضمن توعية المرأة بالخدمات التي تقدمها الجهات الرسمية أو الحكومية، وحقها في الحصول عليها وآليات الوصول إليها. يقوم الدليل بتحديد مدى ملاءمة معايير اختيار الخدمات المقدمة للمرأة، ووضع رؤية لتطوير سياسات حماية الإجتماعية من وجهة نظر المستفيدات.

قطاع المرأة في غزة

- عقد قطاع المرأة 5 اجتماعات تم خلالها اختيار نائب لمنسقة القطاع هي إعتماد وشح ومناقشة خطة عمل القطاع للعام 2020، وإقرار هيكلية القطاع، ونقاش مقترحات فعاليات حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة، والأنشطة والفعاليات الخاصة بقطاع المرأة والتي سيتم تنفيذها خلال العام والمتمثلة في:
- عقد اجتماع لمناقشة فعاليات الثامن من آذار (يوم المرأة العالمي)، ومناقشة إقرار هيكلية القطاع، وخطة عمل القطاع للعام 2020، حملة قانون حماية الأسرة من العنف ضمن أنشطة الثامن من آذار.
- عقد اجتماع لمناقشة خطط المؤسسات في حالة الطوارئ، وما تم تقديمه فترة الطوارئ أثناء جائحة كورونا سواء من خلال برامج التثقيف والتوعية والمناصرة والضغط والمساءلة المجتمعية، وتقديم المساعدات وبشكل خاص للنساء، خاصة في مراكز الحجر.

- عقد اجتماع للقطاع لمناقشة تنفيذ جلسة تفاكرية حول مشروع قانون حماية الأسرة من العنف لتقديم رؤية مجتمعية اتجاه قانون حماية الأسرة.
- تنظيم ورشة عمل بعنوان "رؤية مجتمعية اتجاه مشروع قانون حماية الأسرة" طالبت من خلالها بقانون يتضمن الحماية والعقوبات وإعادة التأهيل وجبر الضرر وتعويض الضحايا، وقد أكدت الورشة على ضرورة وجود قانون لحماية النساء وأفراد الأسرة، واتخاذ إجراءات وتدابير رسمية صارمة، وتدخلا من قبل المجتمع المدني ومؤسساته للمساهمة في وقفها.
- عقد اجتماع ناقش فعاليات حملة 16 يوم، ومناقشة أوضاع النساء في ظل الظروف الراهنة.
- تنفيذ حملة إعلامية ضمن حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة.
- تنفيذ حلقة إذاعية على موجة بث موحدة لخمس إذاعات ضمن فعاليات قطاع المرأة بشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ضمن حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة، ناقش عدة محاور متعلقة بالعنف ضد النساء.
- تنفيذ لقاء إذاعي موحد خاص بحملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة يناقش أوضاع النساء في ظل جائحة كورونا.
- تنظيم جلسة حوارية رقمية حول «الوضع الحقوقي والقانوني للنساء في قطاع غزة خاصة في ظل جائحة كورونا». ضمن حملة 16 يوم لإنهاء العنف ضد المرأة
- عقد القطاع اجتماع ناقش فعاليات الثامن من آذار تم الاتفاق على القيام بحملة (قانون حماية الأسرة من العنف) لمدة 40 يوم من أجل إحياء الثامن من آذار، كانت تضم عدد من الفعاليات تم إلغاؤها بسبب حالة الطوارئ التي تم إعلانها من قبل الحكومة الفلسطينية للحد من انتشار فايروس كرورنا، وتم قراءة الخطة السنوية للقطاع للعام 2020.

الإطار الاستراتيجي للقطاعات السبعة للمجتمع المدني الفلسطيني

أعدت الشبكة اطار الاستراتيجي للقطاعات السبعة للمجتمع المدني الفلسطيني: حماية الاجتماعية، ثقافة شباب، مرأة، تعليم زراعة والصحة. تهدف الدراسة لتحديد أولويات هذه القطاعات واحتياجاتها، حيث تتوافق مع الاولويات الوطنية والخطط التنموية والاستراتيجية الخاصة بالأمم المتحدة بعين الاعتبار في اعداد هذه الاستراتيجية. كما وتشمل الاستراتيجية خطة تنفيذية ونظام متابعة وتقييم لضمان تيسير الاستراتيجية على أرض الواقع ومساءلة كافة الشركاء وأصحاب المصلحة.

خطة الاستجابة للطوارئ

أعدت الشبكة خطة استجابة للطوارئ، وهي أول مرة تقوم بها الشبكة في تحضير خطط طوارئ للمؤسسات الأعضاء. وجدت حاجة حقيقية وملحة لتطوير خطط استجابة للمؤسسات في ظل تفشي جائحة كورونا. تم تطوير الخطط خلال عام 2020 وعقدت عددا من ورشات عمل لإنتاجها بشكل تشاركي، حيث تم توظيف منهج التعلم بالعمل، الذي تم من خلاله تغطية معظم الحاجات لمؤسسات المجتمع المدني، كي تتمكن من وتستعد للاستجابة بشكل فعال للحالات الطارئة وللاحتياجات العاجلة.

ب. دعم مبادرات «المنح الفرعية» للمؤسسات القاعدية في التأثير في السياسات العامة

أطلقت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية دعوة لتقديم مبادرات للمنظمات المجتمع والتي تهدف إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في الحوار الوطني والسياسات العامة، والتواصل الإقليمي حول قضايا المجتمع المدني للوصول الى دور أكثر تنسيقاً لشبكات المجتمع المدني لتمثيل أعضائها بشكل أفضل، وبناء قدراتهم، وتفعيل دورهم في التأثير على قضايا المجتمع المدني وفي الحوار المجتمعي والرقابة على تنفيذ السياسات العامة.

تقدمت 39 مؤسسة من المؤسسات القاعدية بمقترحات مبادرات ومشاريع ضمن الهدف العام من الدعوة لهذه المنح الفرعية، حيث تم تقييم هذه الطلبات بناءً على معايير وشروط الأهلية. حيث استفادت 15 مؤسسة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من هذه المنح الفرعية وكانت موزعة جغرافيا في كل من محافظات الضفة الغربية، قطاع غزة، والقدس. تمثلت أنشطة هذه المبادرات التي تم اختيارها على تقديم تدخلات قصيرة وطويلة المدى من جانب، وإقامة شراكات طويلة الأمد عبر القطاعات المختلفة: التعليم، الصحة، الحماية اجتماعية، الزراعة، المرأة، الشباب والثقافة في:

- الرقابة علي تنفيذ السياسات العامة ومراكز صنع القرار.
- تنظيم نشاطات وطنية متعلقة بالحوار الاجتماعي لتعزيز التعاون والحوار بين أصحاب الشأن وصناع القرار.
- تعزيز حلول تحسن من فرص الحصول على الخدمات والموارد الطبيعية من خلال مشاركة وحوار حقيقيين مع الجهات الحكومية والرسمية لإبراز أصوات المجموعات المهمشة وزيادة الوعي من خلال حملات المناصرة في القضايا ذات الأولوية التي يحتاجون إليها.

ساهمت المنح القاعدية بشكل ساسي في التطوير المؤسسي ولكنها كانت أيضًا داعمة لجهود منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية للحوار الوطني الاجتماعي والمناصرة، من أجل التأثير على السياسات والتي شملت أنشطة متنوعة تعنى بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة والأمراض المزمنة، وكبار السن، والنساء والشباب والمزارعين تهتم في توفير مساحات وفضاءات عامة للعمل الثقافي وإيجاد حلول تحسن من فرص حصول الفئات المهمشة على الخدمات والضغط على الحكومة من أجل توفيرها وتساهم في توسيع مساحة مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، وبرامج الضغط والمناصرة الهادفة

للضغط على الجهات المختصة لإحداث تغيير في السياسات العامة. وتلخصت أهم مخرجات هذه المنح الفرعية ضمن الأهداف العامة من المشروع:

- تطوير وسائل وأدوات ساهمت في نشر الوعي بقضايا وحقوق الشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وتحفيز الإبداع والابتكار لدى فئة الشباب من ومنها أفلام Animation.
- انتاج دراسة احتياجات تحت عنوان واقع أفضل للخدمات المقدمة لأطفال التوحد في فلسطين تهدف الى تحديد احتياجات ومطالب أطفال التوحد في الخدمات التعليمية لمحاولة وضع إطار عملي لسد احتياجات هذه الفئة المهمشة على المستوى الرسمي والشعبي.
- اعداد ورقة تحليلية حول سياسات الحماية الاجتماعية لكبار السن في فلسطين، للتأثير على السياسات الحكومية والرسمية من خلال تفعيل الدور الرقابي والمساءلة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية، وتحديدا وزارتي التنمية الاجتماعية والصحة الفلسطينية.
- اعداد ورقة سياسات مقترحة تتعلق بمناصرة قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الوظائف العامة، بناء القدرات وتوفير الأدوات المساعدة، والحق في الوصول والموائمة.
- إعداد ورقة حقائق حول "واقع استخدام المؤسسات الأهلية لمواقع التواصل الاجتماعي" لمعرفة مدى فاعلية استخدام هذه المواقع، وكفاءتهم في العمل عليها ومدى تشجيع إدارات المؤسسات المختلفة على اعطاء الحرية لدى الموظفين في كيفية استخدام هذه المواقع، من أجل الخروج بتوصيات فاعلة لتحسين استخدام هذه المواقع للتواصل مع الجمهور بشكل أفضل، خاصة في ظل جائحة كوفيد 19

ج- حملات مناصرة على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي (محلياً ودولياً).

حملة الوقاية والسلامة من فيروس كوفيد-19

نظمت الشبكة بالشراكة مع اليونيسف، منظمة الصحة العالمية، والإغاثة الطبية والعديد من المؤسسات الأعضاء حملة توعية بإجراءات الوقاية من خلال العمل الميداني ومشاركة الشباب والشابات والأطفال. تم توزيع بروشورات توعوية بالإضافة للكمامات والمعقمات والأدوات الازمه. بالإضافة الى ذلك، أطلقت الشبكة موقع الكتروني يتضمن معلومات تتعلق بكوفيد19- باللغة العربية. كما أنشأت موقعاً فرعياً جديداً في مركز موارد معلومات الشبكة للنشرات والمعلومات الهامة.

نشرة للاستجابة لوباء كوفيد-19

تمكنت الشبكة من جمع احتياجات المجتمع المدني الفلسطيني من أجل الاستجابة بشكل أفضل لفيروس كوفيد19-. وأصدرت الشبكة بهذا الصدد نشرة غير دورية حول التدخلات التي تقوم بها المؤسسات للاستجابة للوباء.

حملة دعم العاملات في رياض الأطفال في القدس

عملت الشبكة على اطلاق حملة تبرعات لصالح المعلمات العاملات في رياض الاطفال، اللواتي تضررن بسبب الاغلاق. استفادت 200 معلمة من ضواحي وبلدات القدس من الحملة، وذلك بعد الاتصال مع وزارتي التنمية والاجتماعية، والتربية والتعليم، كما تم عمل استمارة ووضع معايير محددة تضمن النزاهة والعدالة، حيث كانت المساهمة بمبلغ رمزي ضمن الامكانات المتاحة، تعبيراً عن المسؤولية الاجتماعية التي تسعى الشبكة لتعزيزها من خلال التواصل مع الجمهور وتقييم الحاجات الاساسية له.

توطين الخدمة الإنسانية

أصدرت الشبكة ورقة حول توطين المساعدات الإنسانية بهدف تعزيز دور المؤسسات المحلية في تحديد الأولويات الإنسانية والاستجابة. أوضحت الورقة أهمية تعزيز البيئة المحلية للعمل الإنساني، حيث أن منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الإنساني أول من يستجيب بسرعة، سبب فهمها للظروف السياسية، الاقتصادية، والثقافية. كما أن تعزيز الطابع المحلي للعمل الإنساني سيزيد من قدرة المنظمات المحلية على تقديم المساعدات الإنسانية.

بالإضافة، تم إعداد ونشر ورقة حول «مبادئ توثيق المساعدات الإنسانية إعلامياً»، وتم نشرها من خلال وسائل الإعلام على نطاق واسع. تهدف الورقة إلى التأكيد على أهمية توثيق الدعم وفق المعايير الأساسية. أصدرت الشبكة هذه الورقة بخصوص إساءة استخدام الوثائق من بعض المنظمات غير الحكومية. يمكن استخدام هذه الورقة من قبل بعض الجهات الفاعلة كمدونة لقواعد السلوك؛ للتأكد من أن إجراءات التوثيق تمتثل للعادات والتقاليد الاجتماعية، لتجنب تعريض الناس للرفض من مجتمعاتهم بسبب الكشف عن هويتهم أو قصتهم الشخصية.

تقييم الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي

أعدت شبكة المنظمات الأهلية بالشراكة مع اليونسيف، تقرير بناء على تقييم معمق يهدف الى بحث القدرات التنظيمية لعدد من مؤسسات الشبكة فيما يتعلق بالوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي. يهدف هذا التقرير الى تسليط الضوء على الفجوات والتحديات، مواطن القوة والضعف داخل المؤسسات فيما يتعلق بالوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي، وذلك لتحديد الاحتياجات فيما يتعلق بتطوير القدرات. يحقق التقييم من خلال بحث أربع مجالات جوهرية للحماية: مكونات الوقاية، مكونات الحماية، مكونات الملاحقة القضائية، ومكونات الشراكة.

مقياس المجتمع المدني.

أعدت الشبكة وأصدرت مقياس المجتمع المدني لعام 2020، الذي يشمل في تحليله كل مكونات المجتمع المدني الفلسطيني، من اتحادات، مؤسسات أهلية ووطنية، والأحزاب السياسية.

مقتطفات من جهود المناصرة الدولية:

- جحت الشبكة في تلبية الاحتياجات العاجلة في القدس الشرقية والمناطق ج، من خلال تقديم قائمة احتياجات موحدة ومشاركتها مع جميع منسقي القطاعات، ومجموعة التنسيق المشتركة بين المجموعات ICCG، ومنسق الشؤون الإنسانية HC. لقد كان هذا صعباً نظراً لقلة الخبرة المتوفرة في الاستجابة للاحتياجات المتزايدة الجديدة المتعلقة بالوباء، ونظراً لوجود أصحاب المصالح المختلفين الذين لا يتحملون مسؤولياتهم الكاملة لتلبية احتياجات السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال.

- شاركت الشبكة والأعضاء في جميع القطاعات في عملية إعداد مراجعة عامة للاحتياجات الإنسانية لعام 2021. تمكنت الشبكة من المشاركة وإشراك جميع الجهات الفاعلة الوطنية لتكون حاضرة في الجلسات التي نظمتها المجموعات الإنسانية.

- عقدت الشبكة عشرات الاجتماعات مع مكاتب الممثليات الدبلوماسية مثل: الهولنديين، الأيرلنديين، الاسبان، الفلنديين، البلجيكيين وغيرهم، لاطلاعهم على حملة التشهير وقطع التمويل التي تتعرض له مؤسسات الشبكة، ومطالبتهم بالدفاع عن وحماية مساحة العمل الأهلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. بالإضافة الى ذلك، أرسلت الشبكة العديد من الرسائل والبيانات لحماية العمل الأهلي، أبرزها رسالة الى رئيسة المفوضية الأوروبية السيدة أورسولا فون دير لاين، والممثل السامي للاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الامنية السيد جوزيف بوريل، بخصوص الهجمة على مؤسسات المجتمع المدني ووقف التمويل المشروط.

- عقدت الشبكة عدة اجتماعات مع مكونات مختلفة من المجتمع المدني المحلي والدولي، لمناقشة قضية التمويل المشروط، حيث تم الاجتماع مع أحزاب سياسية، منظمة التحرير، والائتلافات والشبكات لمحاولة بلورة موقف موحد وجامع حول القضية.

- أصدر المركز الأوروبي للدعم القانوني ورقتين بحثيتين بالتعاون مع الشبكة، تناولت إحداها أثر قوانين وتشريعات الاتحاد الاوروبي للمشاريع على عمل المؤسسات الشريكة، وتناولت الأخرى توصيات حول التعامل مع سياسات الاتحاد الاوروبي.

- جهود مكثفه للضغط على الاتحاد الأوروبي للتراجع عن بند 1.5 bis، عقدت الشبكة اجتماعات عديدة مع وزارة الخارجية، الاتحاد الأوروبي، منظمة التحرير، والأحزاب السياسي. حصلت الشبكة أيضاً على استشارات قانونية من محامين بالخارج بالإضافة لورقة حقائق أعدها المركز الأوروبي للدعم القانوني ELSC، وضغط ومناصرة على صعيد الاتحاد الاوروبي وأعضاء البرلمان. نجحت الشبكة باستلام توضيح رسمي من رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي من شأنه أن يساعد في حماية عمل مؤسسات المجتمع المدني والعاملين فيها والمستفيدين.

- تم إعداد دراسة تعالج أثر التمويل المشروط وسياسات مكافحة الإرهاب على عمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

- أعدت شبكة المنظمات الأهلية وAIDA ورقة سياسة مشتركة بعنوان «تأثير COVID-19 على الفلسطينيين في القدس الشرقية». تمت مشاركة الورقة مع GHD و ECHO و HC مع توصيات وطلب واضح. نتج عن هذه الجهود المبذولة تضمين احتياجات العديد من المؤسسات المقدسية ومستشفيات القدس ضمن خطة HCT المساعدات الإنسانية للاستجابة لجائحه كورونا.

- مشاركة في اجتماع فريق HCT AWG في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في القدس فيما يتعلق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غزة تضمن مناقشة حول التطورات الأخيرة التي تزيد من تقييد مساحة عمليات الفريق، مع تحديثات من AIDA وPNGO وOHCHR. وملخص عام 2019، الذي احتوى على الأرقام المحدثة من قبل فريق HCT AWG.

- اجتماع لمجموعة المناصرة حيث تم تحديد أعضاء المجموعة بهدف إعادة الزخم للمؤسسات الأهلية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني في القضايا العامة والتي تخص القضية الفلسطينية وعلى رأسها صفقة القرن.

- المشاركة في اجتماع ICCG في أوتشا حيث تم استعراض التحليل القطري المشترك وخطة المناصرة للإعداد للذكرى السنوية لمسيرات العودة.

- اجتماع مع منسق المجموعة العنقودية للمأوى ورئيس مجموعة عمل الإعاقة حيث تم الاتفاق على إضافة مجموعة الإعاقة DWG إلى قائمة مجموعات المأوى. وكذلك التنسيق بشكل أفضل مع التقييمات. تعتبر التقييمات متعددة المجموعات فعالة للغاية لتقليل المزيد من التقييمات والتقييمات الفردية.
- اجتماع حول احتياجات الصحة لقطاع غزة بحضور (وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين) (ماتياس شمالي) وحمادة البياري من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق الشؤون الإنسانية في القدس عبر الفيديوكونفرنس. وذلك بعد تأكيد وجود حالات إيجابية لفيروس كورونا في قطاع غزة. تم تحديد الاحتياجات العاجلة لقطاع غزة من مستلزمات الفحص المخبري ومعدات الحماية الشخصية (PPEs) إضافة إلى تتبع القيود الإسرائيلية والقرارات الفلسطينية بالخصوص.

- شاركت الشبكة في خطة الاستجابة الإنسانية. HRP للعام 2021 التي أطلقتها الأمم المتحدة بمشاركة دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتيه وممثلي وكالات الأمم المتحدة ومنظمات فلسطينية ودولية تتضمن مشاريع بقيمة 417 مليون دولار للتعامل مع الاحتياجات الإنسانية الأساسية لأبناء شعبنا في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وسبعين بالمائة منها لقطاع غزة
- عقدت الشبكة اجتماع مع عدد من منظمات حقوق الإنسان اجتماع لمناقشة ومتابعة تطورات الأوضاع الإنسانية في قطاع وبالذات في هذا الوقت العصيب المرتبط بانتشار وتفشي فيروس كورونا أكدت من خلاله تضافر الجهود من أجل حماية حقوق المواطن وعلى كل الجهات أن تقوم بالدور المناط بها ومتابعة الرقابة على أماكن الحجر لمنع حدوث أي انتهاكات لحقوق الإنسان وعلى أن تكون هناك توجه أولي للعمل ضمن أسس الشراكة السليمة والشفافة في المجتمع بكل أطيافه.

- المشاركة في إطلاق حملة إنقاذ مرضى السرطان التي نظمتها جمعية نحو الأمل والسلام الحملة الأهلية لإنقاذ مرضى السرطان في قطاع غزة، والهادفة إلى حشد الجهود لتحسين الخدمات المقدمة لهم والتخفيف من معاناتهم.
- المشاركة في جلسة مشاورات مع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات حقوقية في قطاع غزة نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول مسودة مشروع قرار بقانون إنشاء الآلية الوطنية الوقائية لمنع التعذيب.

- شاركت الشبكة في المؤتمر الوطني «إقرار قانون حماية الأسرة من العنف «والذي تم عقده في غزة ورام الله وذلك بمداخلة لمنسق قطاع المرأة بالشبكة
- شاركت الشبكة في اجتماع مع ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية في مقر اليونسكو مع الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية السيدة أورسولا مولر، ناقش الاجتماع التحديات الرئيسية التي تواجه العمل الإنساني في غزة. وأكدت السيدة مولر على مراجعة السياق الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، والدعوة إلى بيئة عمل مواتية للعمليات الإنسانية، وتعزيز المزيد من التضامن الدولي ودعم المانحين في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- اجتماع مع Aida ناقش الوضع الحالي وسبل مواجهة فيروس كورونا.
- شاركت الشبكة في اجتماعات لجنة الطوارئ بالشبكة حيث تم إصدار بيان طالبت فيه الشبكة بالالتزام بإجراءات حالة الطوارئ وتوحيد الجهود لمواجهة فيروس الكورونا وتأجيل الفعاليات.
- اجتماع عبر سكايب مع مؤسسة كريستيان ايد لمناقشة أفضل السبل لدعم ومواجهة فيروس كورونا
- اجتماع مع UN ناقش الأنشطة المنوي إقامتها لمواكبة التطورات الناتجة عن حالة الطوارئ في العالم والتصدي ل COVID-19
- اجتماع مع تجمع المؤسسات الدولية AIDA حول انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة، والثغرات والتحديات التي تواجه قطاع غزة في ظل وجود فايروس COVID 19
- زار الشبكة السيد ماتياس شمالي مدير عمليات الأونروا في قطاع غزة حيث تم الحديث حول جهود الوكالة ودورها في ظل تفشي فيروس كورونا، كما تم الحديث حول سبل التنسيق بين الأونروا والمؤسسات الأهلية.

- شاركت الشبكة في اجتماع عبر الزوم دعا إليه مكتب الاتحاد الأوروبي ناقش الخطة الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لفلسطين 2017-2020، وتحديث الخطة الاستراتيجية وتمديدها حتى عام 2024.
- اجتماع مع جيرنوت سوير مدير مكتب منسق عملية السلام بالأمم المتحدة حيث دار اللقاء حول أثر فيروس كورونا على التعليم في قطاع غزة

- زار مكتب الشبكة مديرة مكتب منظمة الصحة العالمية الجديدة في قطاع غزة الدكتورة ساشا سوبوما تم خلال الزيارة الحديث حول دور المنظمات الأهلية واستعراض دور الشبكة وموضوع السياسات العامة، كما تم الحديث عن عمل المنظمات الأهلية حالياً في ظل الانقسام والحصار خاصة المنظمات الأهلية الصحية، وتم التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون بين الشبكة ومنظمة الصحة العالمية.
- اجتماع مع المفوض العام لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) «فيليب لازاريني وحضور السيد ماتياس شمالي، مدير عمليات الاونروا تناول الاجتماع الأزمة المالية التي تعاني منها الأونروا وتداعياتها على برامج الاونروا وعملها بالإضافة الى التحديات التي تواجها في ظل تفشي فيروس كورونا.
- شاركت الشبكة في لقاء مع مفوض عام الاونروا السيد فيليب لازريني ومدير عمليات الاونروا في قطاع غزة ماتياس شمالي حيث تناول اللقاء بشكل وضع الاونروا في ظل التحديات التي تواجهها بخاص عجز التمويل الكبير والاحتياجات الناجمة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل استمرار الحصار وجائحة كورونا وتم التأكيد على أهمية حشد الجهود من اجل استمر عمل الاونروا وخدماتها الهامة التي تقدمها وبخاصة في قطاع غزة وكذلك استمرار دفع رواتب موظفيها.
- شاركت الشبكة والأعضاء في جميع القطاعات في عملية إعداد نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2021. تمكنت الشبكة من المشاركة وإشراك جميع الجهات الفاعلة الوطنية لتكون حاضرة في الجلسات التي نظمتها المجموعات الإنسانية.
- وضعت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ملاحظاتها على تقرير الأمم المتحدة للبيئة لعام 2020 حول حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الإصدارات

أصدرت الشبكة مجموعة من الدراسات، التقارير البحثية، وأوراق حقائق خلال عام 2020 تحت العناوين التالية:

أوراق حقائق

- ورقة حقائق حول تعميم سلطة النقد رقم 2020\128.
- ورقة سياسات: «نحو سياسات زراعية داعمة لصغار المنتجين».
- ورقة حقائق عن «واقع العمال في قطاع غزة وأزمة كورونا»
- ورقة حقائق حول «تأثير فيروس كورونا على الصحة النفسية في قطاع غزة «
- ورقة حقائق حول «مخاطر جائحة كورونا على الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة»
- ورقة حقائق بعنوان «فتح السدود - أضرار لمئات الدونمات الزراعية وخسائر للقطاع الزراعي والمزارعين"
- ورقة حقائق حول «واقع مرضى الثلاسيميا في قطاع غزة وما يتعرضون له من أخطار تهدد حياتهم بسبب نقص العلاج.»
- ورقة حقائق حول «الخطاب الإعلامي الفلسطيني خلال أزمة كوفيد19-»
- ورقة حول «المعايير التي يجب مراعاتها جندريا في العمل الإنساني خلال فترة الطوارئ.»
- ورقة حول «تداعيات جائحة كورونا على العلاقات الاجتماعية في قطاع غزة»
- ورقة حول «واقع التعليم في قطاع غزة في ظل أزمة كورونا»
- ورقة حول «مبادئ توثيق المساعدات الإنسانية إعلامياً»
- ورقة حول «أوضاع المرأة في قطاع غزة في ظل أزمة انتشار وباء "كوفيد 19»
- ورقة عمل خاصة بالاستجابة الإنسانية تختص بتطور خطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة وأهمية مشاركة المنظمات الأهلية للتأثير فيها من حيث تحديد الاحتياجات والأولويات.
- ورقة حول « تداعيات جائحة كورونا على الحماية الاجتماعية في غزة"
- ورقة حول «سبل تطوير البنى الداخلية للمنظمات الأهلية في مواجهة الأزمات».
- ورقة حول «الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة".
- ورقة حول «تداعيات جائحة كورونا على الشباب في قطاع غزة".
- ورقة تقديمية حول «توطين المساعدات الإنسانية".
- ورقة تحليلية حول سياسات الحماية الاجتماعية لكبار السن في فلسطين، بالشراكة مع جمعية مدرسة الأمهات.
- ورقة تقديمية حول «الدعم اللوجستي في أوقات الطوارئ«

تقارير

- تقرير يتضمن طبيعة التدخلات التي قامت بها المنظمات الأهلية الفلسطينية الأعضاء في شبكة المنظمات الأهلية وأعضاء القطاعات في قطاع غزة خلال فترة مواجهة تداعيات فايروس كورونا المستجد (كوفيد 19).
- تقرير حول طبيعة تدخلات المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة للحد من انتشار فايروس كورونا
- تقرير الإطار الإستراتيجي للقطاعات السبعة للمجتمع المدني الفلسطيني.
- تقرير البيئة التمكينية لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين للعام 2020.

دراسات

- دراسة عن السياسات الزراعية.
- دراسة عن ربط العمل الإنساني بالعمل التنموي.
- دراسة بحثية حول أوضاع النساء والفتيات في المناطق مقيدة الوصول في قطاع غزة (دراسة حالة خانيونس ورفح.
- دراسة بحثية تقييمية حول سياسات وآليات العمل مع الشباب في الضفة الغربية، القدس، وقطاع غزة.
- دراسة تحليلية حول انعكاس مواجهة وباء كوفيد 19 على الرعاية الصحية الأولية.
- دراسة حول أولويات المؤسسات العاملة في قطاع التعليم بظل انتشار كوفيد 19-.
- دراسة حول أثر قواعد مكافحة الإرهاب والشروط التمويلية على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

أدلة:

- دليل إرشادي لتسجيل الجمعيات والمنظمات الأهلية واختصاصاتها.
- دليل الميسرين في مناصرة الحماية الاجتماعية.
- دليل الأمن الرقمي للمنظمات الأهلية.
- دليل بناء القدرة على الصمود.
- دليل إجرائي حول تحديد الاحتياجات
- دليل تعزيز صمود المنظمات الأهلية.

الإعلام

بذلت الشبكة جهود حثيثة في مجال الاعلام، حيث قامت بالمشاركة في العديد من الفعاليات، منها وقفات التضامن والاعتصامات. إلا أن أبرز دور لوحدة الإعلام هو تغطية الأنشطة المنفذة خلال عام 2020، بالإضافة لرصد، متابعة، وتوثيق أهم المستجدات على الصعيد المحلي والدولي.

تحرص وحدة الإعلام على إظهار إنجازات الشبكة، بما يتناسب مع نوع النشاط ومخرجاته، كما تقوم الوحدة بإيصال صوت منظمات المجتمع المدني حول القضايا المختلفة ويتوفر لدى الشبكة أكثر من موقع الكتروني يتم نشر وتعميم المواد الإعلامية فيها، كما تمتلك الشبكة صفحات على منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك. وتقوم الوحدة الإعلامية بدراسة وتحليل مدى تفاعل الجمهور مع المواد الإعلامية المنشورة للمساعدة في عملية التقييم والمتابعة لأنشطة الشبكة.

كانت أبرز مخرجات الوحدة الإعلامية للشبكة خلال عام 2020 كالآتي:

حملات إعلامية: عملت الوحدة على نشر محتوى إعلامي يناسب أهداف الحملات، سواء كان المحتوى مرئياً أو مسموعاً، أي على موقع الشبكة أو منصات التواصل الاجتماعي، والإذاعات المحلية. تقوم الوحدة بالعمل على إظهار وتدعيم الأنشطة المنفذة على المشاريع والقضايا المختلفة.

مواد إعلامية: تساهم الوحدة الإعلامية في تصميم وتطوير المحتوى الإعلامي المتعلق بالأنشطة وقضايا منظمات المجتمع المدني، حيث نشط عمل الوحدة الإعلامية في ظل انتشار فيروس كوفيد19-، من خلال:

- بيانات وأخبار: أصدرت الوحدة الإعلامية بشكل دوري بيانات وأخبار صحفية، بما يتناسب مع موقف الشبكة وأعضائها من قضايا المجتمع المدني، القضايا العامة المحلية (سياسية، اجتماعية...الخ)، حيث تقوم الوحدة بتعميم ونشر البيانات والأخبار في المنصات الإعلامية المختلفة، والمواقع الإلكترونية للشبكة.
- حلقات إذاعية.
- فيديوهات وملصقات رقمية.

البوابة الإعلامية للمنظمات الأهلية: عملت البوابة الإعلامية على نشر محتوى إعلامي لكافة المنظمات الأهلية الفلسطينية، سواء كان المحتوى مرئياً أو مسموعاً، على الموقع الإلكتروني و منصات التواصل الاجتماعي. كما تقوم البوابة الإعلامية بالعمل على إظهار الأنشطة المختلفة المنفذة من قبل المنظمات الأهلية.

الحملات الإعلامية

هدفت الحملات الإعلامية بتضمين النهج القائم على حقوق الإنسان من خلال تعزيز الحق الصحي للفئات المهمشة، والوصول إلى المساعدة الطبية في ظل ظروف حساسة مثل الحالة الوبائية؛ فعلى سبيل المثال الوحدات العلاجية لمرضى الثلاسيميا، تم إعطاؤها للمرضى المصابين بفيروس كوفيد19-، مما أدى إلى تعرض مرضى الثلاسيميا وغيرهم من المرضى المهمشين للخطر. استهدفت رسائل الحملات الإعلامية كافة شرائح المجتمع: نساء، أطفال، موظفون، وعمال وغيرهم.

أطلق قطاع الصحة مبادرة بعد إعلان حالة الطوارئ في البلاد لمواجهة فيروس كوفيد19-. عملت اللجنة الصحية على تبادل المعلومات عبر روابط التطبيقات مثل الواتساب، بخصوص المؤشرات الوبائية وانعكاساتها على الفئات المختلفة.

تم إنتاج عدة مقاطع فيديو حول المواضيع التالية:

- فيديو حول الحق الصحي للأمراض المزمنة:
- فيديو حول التبرع بالدم لمرضى الثلاسيميا.
- فيديو لمرضى الثلاسيميا عن كيفية التعامل مع كوفيد 19-.
- فيديو عن اهمية الالتزام بالبيت والالتزام بقرارات الحكومة.
- فيديو بعنوان "إعادة البناء ما بعد كورونا"،
- فيديو نصائح لإدارة الوقت في المنزل.
- فيديو عن تبادل الأدوار بين الزوجين في ظل الأزمة.
- فيديو نصائح للنساء الحوامل.
- حلقات تلفزيونية: «برنامج رأي عام"

أنتجت الشبكة برنامجا حواريا نقديا يتناول دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية للمواطنين في القطاعات: الصحة، التعليم، الزراعة، حماية العمال والبطالة في ظل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني مع انتشار جائحة كورونا. أتاح البرنامج لخلق حوار اجتماعي بين المواطن والحكومة، وفتح المجال للمساءلة حول سياسات الحكومة في ظل جائحة كورونا، حيث تم بث 12 حلقة على قناة تلفزيون وطن المحلية خلال عام 2020. كانت هذه الحلقات الحوارية تشمل استضافة العديد من الشخصيات من الجهات الرسمية، ومن مؤسسات المجتمع المدني، ومن المواطنين أصحاب الشأن.

عناوين الحلقات التلفزيونية:

- "عملنا في الداخل المحتل بين الكورونا أو الجوع وسماسرة التصاريح".
- "الحماية الاجتماعية للعمال الفلسطينيين في ظل أزمة كورونا".
- "واقع القطاع الصحي في ظل أزمة كورونا".
- "القطاع الزراعي الحكومي والأهلي في مواجهة جائحة كورونا".
- "الحماية الاجتماعية في ظل أزمة كورونا".
- "التطورات الحاصلة على السياسات التعليمية التي تعزز الحق في التعليم".
- "العنف الأسري خلال جائحة كوفيد19-".
- "أثر حالة الطوارئ على قطاع الحضانات في فلسطين".
- "الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في ظل أزمة كورونا".
- "السياسات المصرفية وأثرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كوفيد19-".
- "الفئات المتضررة في القطاع غير الرسمي خلال فترة الطوارئ".
- "الأمن الغذائي والسيادة على الغذاء".

حملة «التعذيب إذلال للكرامة الإنسانية»

نفذت الشبكة بالتعاون مع شبكة وطن الإعلامية ومضات إذاعية، تم بثها على إذاعة وطن اف ام. غطت الومضات الإذاعية عدة مواضيع وهي: البروتوكول الاختياري لاتفاقية التعذيب، المادة 12، المادة 14، قانون حماية الأسرة. بثت الومضات بمعدل 150 ومضة لكل موضوع بواقع خمس مرات يومياً لمدة شهر. تم تحويل الومضات الإذاعية الى ومضات تلفزيونية، أي الى محتوى متعدد الوسائط على وسائل التواصل الاجتماعي، الخاصة بالشبكة وتلفزيون وطن. بالإضافة قامت الشبكة بتصميم ووضع يافطات على مداخل ثلاثة مدن: رام الله، بيت لحم، والخليل.

مواد إعلامية

بيانات رسمية وأوراق الموقف:

أصدرت الشبكة ما يقارب 50 بياناً رسمياً خلال عام 2020، حيث يأتي اصدار البيانات للتعقيب ولتوضيح موقف الشبكة من مختلف القضايا التي تخص المجتمع الأهلي الفلسطيني، وتم ذلك باللغة العربية والإنجليزية. بالإضافة لإصدار أوراق مواقف تجاه قضايا مهمة لقطاعات الشبكة.

كما أصدرت الشبكة ومجلس منظمات حقوق الإنسان والهيئة المستقلة إلى المجتمع الدولي نداء للتحرك العاجل لإنهاء الحصار وإنقاذ الحياة في غزة في ظل انتشار فيروس كوفيد 19

الأخبار الصحفية:

قامت الشبكة بنشر وتعميم الأخبار الصحفية على منصات الإعلام الالكترونية، المواقع الإخبارية، وفي الصحف المحلية. عكست الأخبار الصحفية عمل الشبكة وقطاعاتها المختلفة، وعبرت عن التوجهات العامة للشبكة إعلامياً، ونقلت صورة الأنشطة والمواقف بهدف زيادة التفاعل والتأثير في الرأي العام المحلي.

حلقات إذاعية:

- موجة بث موحدة لخمس إذاعات ضمن فعاليات قطاع المرأة بشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ضمن حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة، ناقش عدة محاور متعلقة بالعنف ضد النساء.
- لقاء إذاعي موحد خاص بحملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة يناقش أوضاع النساء في ظل جائحة كورونا.
- حلقة إذاعية حول دور المنظمات الأهلية الصحية في مواجهة جائحة كورونا "
- موجتين من البث المشترك بين الإذاعات المحلية حول "دور المنظمات الأهلية في مواجهة كورونا"..
- حلقة إذاعية حول موضوع " الأمن الغذائي في ظل جائحة"

فيديوهات وملصقات رقمية

أنتجت الشبكة العديد من المحتوى الإعلامي المرئي مثل الفيديوهات القصيرة، والإنفو جرافيك، الملصقات، والعرائض الإلكترونية خلال عام 2020، حيث تناسب المواد المصممة مع أهداف الأنشطة والحملات الإعلامية.

وضمن متابعة الشبكة للجهود الرسمية والمجتمعية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد في فلسطين قامت بنشر

1. مواد إعلامية للاستخدام على منصات التواصل الاجتماعي تم نقلها من منظمة الصحة العالمية WHO
2. نشرة التغلب على الشعور بالقلق الناجم عن فيروس كوفيد19- من منظمة الصحة العالمية
3. ملصق الأعراض وطرق الوقاية من جمعية أجيال للإبداع والتطوير
4. تعميم وإلحاق المواد التوعوية والتثقيفية حول الوضع والاحتياطات في حالات الطوارئ وإرفاق النشرات والملصقات التي صدرت باللغة العربية من أجل زيادة درجة الوعي للحفاظ على منع انتشار الفيروس.

- تعميم وترجمة نشرات منظمة الصحة العالمية لأعضاء الجمعية العامة والقطاعات والتي تتحدث حول الاستعداد والحماية في أماكن العمل من فيروس كورونا.
- تعميم كل ما يخص حالات الطوارئ والصادرة عن البنوك، وسلطة النقد، ووزارة الداخلية، والمؤسسات الصحية.
- إعداد ملصق خاص بالنصائح للمنظمات الأهلية للحد من الإصابة بالالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا المستجد
- توزيع مجموعة من المطبوعات المتعلقة بالوقاية من مرض الالتهاب الرئوي الحاد COVID-19 والتي تم استلامها من الإدارة العامة للرعاية الأولية ومنظمة الصحة العالمية لتوزيعها ونشر الوعي العام بإجراءات الوقاية وحماية النفس والآخرين
- إصدار لافتة إرشادية توعوية لكيفية الوقاية من فيروس كورونا.

البوابة الإعلامية للمنظمات الأهلية

أطلقت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية النسخة الجديدة من موقعها الإلكتروني «البوابة الإعلامية للمنظمات الأهلية الفلسطينية» بحلته الجديدة بعد إعادة تصميمه وتطويره ضمن استراتيجية الشبكة و الاستمرار في تطوير عملها من خلال الابتكار والريادة والتميز و مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، تم نشر المحتوى الإعلامي للمنظمات الأهلية الفلسطينية، من خلال البوابة الإعلامية وعلى منصات التواصل الاجتماعي. وبلغ عدد الزوار لموقع الشبكة «البوابة الإعلامية للمنظمات الأهلية» خلال العام 328,834 زائر. فيما أصبح عدد المتابعين لمواقع التواصل الاجتماعي ما يقارب 23000 متابع.

وتشمل البوابة الإعلامية قاعدة بيانات خاصة بالمنظمات الأهلية الفلسطينية تقدم دليلاً لمجموعة من الجمعيات و المنظمات الأهلية في فلسطين، بهدف توفير مرجعية شاملة عن المنظمات التي تعمل في جميع المجالات التنموية.

التطلعات

تعيش المجتمعات في بيئة عالمية يميزها عدم الاستقرار واليقين، وتتعامل مع التغيرات التي تعصف بالعديد من مناحي الحياة اليومية. يمكن للحالة الوبائية أن تشهد بعض التحسن خلال العام 2021، بسبب التقدم العلمي والجهود العالمية المبذولة في محاربة الجائحة، واستمرار حملات التطعيم في محاصرة انتشار الوباء، إلا أنه يمكن أن يزداد الوضع شراسةً في السياق الفلسطيني. تتسارع إيقاع التطورات الجارية نحو إنهاء الانقسام، ويوجد سعي حثيث من مختلف الأطراف لتذليل العقبات التي تحول دون الوصول لمصالحة جدية تفضي لإنهاء الانقسام، التي تتوج بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، رغم المخاوف من عقدها. بينما يتأرجح ملف المصالحة بين تقدم طفيف سرعان ما يعود الأمل بالتلاشي، وفي ظل استمرار التحدي الرئيسي المتمثل في سياسات الاحتلال من استيطان، وتطهير عرقي في القدس والأغوار، هدم للبيوت، وإعدامات بدم بارد، واستمرار حملات الاعتقال واحتجاز نحو 5000 أسيرة وأسير في سجون الاحتلال، كل هذه التعقيدات تضيف للمشهد المزيد من الصعوبات والمزيد من الجهد .

واصلت الشبكة عملها حاملة الأمل بحدوث انفراجه في عام جديد لا يقل تحدياً عن ما سبقه، وتتزاحم الأحداث حولنا في كل الاتجاهات. ترى الشبكة أن الانتخابات توفر نافذة هامة للتغيير المنشود من مختلف القطاعات والتوجهات، بوصف العملية الانتخابية اذا ما جرت فأنها ستحمل في طياتها رسائل متعددة المعاني، من بينها أن يرى العالم الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني بسبب سياسة الاحتلال، وأيضا هي ربما تقطع الطريق على التدخلات الإقليمية، والدولية لمنع أو عرقلة إتمام المصالحة الداخلية، وتعزز من الحس العالي بالمواطنة والقدرة على التغيير، لجيل كامل لم يساهم بهذه التجربة طيلة الفترة الماضية، منذ العام 2006 على الأقل، وهو مغيب عن الوصول لمناطق صنع القرار، وحقه بالتصويت والترشح. تتواجد المخاوف بالذهاب أكثر نحو مربعات انكماش الحريات العامة أسوة بالاقتصادية، وانتظار ما هو قادم دون الوصول لخطة مشتركة مبنية على توافق وطني يعكس التفافاً شعبياً حولها، والتراجع الكبير في تأثير القوى والأحزاب، والنظام السياسي الفلسطيني بمكوناته نتيجة الانقسام وأسباب أخرى عديدة .

تبقى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة التحديات التي ينظر اليها باهتمام كبير، من أجل معالجة الآثار المترتبة عليها بما في ذلك إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية الآخذة بالازدياد بشكل ملحوظ في المجتمع الفلسطيني في الآونة الاخيرة. إضافةً لإيلاء الاهتمام المطلوب لسد الفجوات الاجتماعية المتفاقمة نتيجة الوضع الاقتصادي الذي تعرض لضربات قاسية خلال 2020 بعد انتشار فيروس كورونا والاثار الناجمة عنها.

تسعى الشبكة لتعزيز رؤيتها ضمن مناخ محلي يتم فيه إعادة الاعتبار للعديد من المفاهيم التي تهمشت، وإعادة غرس قيم التسامح، والعمل على حماية الأمل والمستقبل للأجيال القادمة. العمل نحو التلاقي في إطار شراكة مجتمعية، وتجديد النظام السياسي، ضمان حقوق الشباب، وتوفير بيئة للعدالة الاجتماعية والمساواة. ربما هي أمنيات على أبواب عام جديد نستقبله بالأمل، وتعزيز مفاهيم المحبة، وتصان فيه كرامة المواطن باعتباره، أي الشعب مصدر السلطات لعله العام القادم يكون أفضل.

مكتب رام الله

رام الله، الإرسال،شارع إميل توما
عمارة زهرة المصايف، الطابق الأرضي،
ص.ب: 2322، رام الله، فلسطين

00970 2 2975320/1
00970 2 2950704
Pngonet@pngo.net
www.pngo.net

PNGONET

مكتب غزة

غزة، شارع سعيد العاص المتفرع من شارع صلاح
خلف (اللبابيدي)، بجوار نادي النصر العربي
بناية الجمعية الوطنية للتأهيل، الطابق الثالث

009.708.2847518
009.708.2835889
info@pngoportal.org
www.pngoportal.org